

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 18 يونيو:

- عدد الأسئلة الشفهية: 18 سؤالاً؛
  - عدد الأسئلة الكتائية: 3 أسئلة؛
  - عدد الأجوبة الكتائية: جواب واحد.
- شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بثمان (8) طلبات إحاطة. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

#### المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد الرئيس المحترم،  
السادة الوزراء،  
أختي المستشارة،  
إخواني المستشارين الأعزاء،

الإحاطة ديالي: أحيطكم علما، ولا سبما الوزراء المحترمين، هاذ الإحاطة كنسيفظها للحكومة ككل، وعلى رأسهم رئيس الحكومة، واللي كنطلب من السيد وزير العلاقة مع البرلمان يوصلها للحكومة.  
الإحاطة ديالي، آ الإخوان، كما كتعرفوا جميع راكم فلاحه، وكتعاطاو للميدان الفلاحي.

السيد الرئيس،

احنا الفلاحه كان الثمن المرجعي تحدد في 280 درهم، باش الفلاحه يبيعوا المنتوج دياهم، بعد ذلك البارح دازت المناقصة في مكتب الحبوب 260 حتى 267 حتى 268، واش احنا طالعين ولا هوادين؟

إذن دابا هاذو اللي باعوا بـ 265 المعدل، بشحال غادي يشريو من عند الفلاح؟ بشحال غادي يشريو من عند الفلاح؟ دابا، الإخوان المستشارين، راه أولا أنا كندير هاذ الإحاطة باسم جامعة الغرف، جميع الأحزاب راه شاركة في جامعة الغرف، باسم جامعة الغرف، وأنا السيد رئيس جامعة الغرف راه كاين اهنايا، راه موجود، وربما غادي نديرو دورة استثنائية حول هاذ التسويق للفلاحه، احنا الحالة سينت ديال الفلاحه، الفلاحه كيبيعوا الزرع دياهم بأطيج الثمن، فين هاذ الثمن المرجعي؟ احتفظوا به البارح عاد دازت المناقصة، 265 فين هو؟ الفلاحه راه كيسيوا احوايجهم، البياعة والشراي موالين الكاميونات كيسيوا الحوايج دياهم.

السيد الرئيس،

كيسيوا الحوايج دياهم. كاين مول الكاميو اللي اعطى الفلوس للفلاحه،

#### محضر الجلسة رقم 889

التاريخ: الثلاثاء 9 شعبان 1434 (18 يونيو 2013)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.  
التوقيت: ثلاث ساعات وإثنان وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثلاثون بعد الزوال.  
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

#### المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد وزيرين،  
السيدة والسادة المستشارين المحترمين،  
أعلن عن افتتاح الجلسة.

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.  
قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.  
الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية التالية:

- أولا، مشروع قانون تنظيمي رقم 128.12 يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛
- ثانيا، مقترح قانون بتعديل المادة 16 من الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية، والمقدم من طرف الفريق الحركي.

توصلت رئاسة المجلس كذلك بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أن السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الفريد الموجه للسيد وزير الصناعة التقليدية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الداخلية حول الجواز البيومتري إلى جلسة لاحقة.

المنظومة الرياضية ككل ومرضاها المزمّن، وهذا بشهادة المسؤول الحكومي على هذا القطاع نفسه، فساد ينطلق من التسيير إلى الطاقم التقني دون أن يستثني الممارسين الرياضيين أنفسهم.

فهل لم يحن الوقت بعد ليدخل المبدأ الدستوري المتمثل في ربط المسؤولية بالمحاسبة إلى دواليب التسيير في هذا القطاع؟ وإلى متى ستظل الجامعات تتقاذف المسؤولية مع لوبيات لا نعرفها، رغم إدراكنا جميعا أن جوهر الإشكالية مرتبط بالمسيرين الذين يدعون أن عملهم تطوعي، فيما تكذب التطاحنات التي تشهدها مكاتب وهياكل بعض الجامعات هذه المزاعم؟

وإلى متى سيظل الرأي العام والشعب المغربي يدفع الثمن بعواطفه وأعصابه، وينتظر تدخلات حكومية صارمة لإعمال القانون في هذا القطاع ومعرفة من المسؤول على هذا الوضع المزري؟

وأين تبدأ الاستقلالية المزعومة والوصاية المحدودة التي لا تتعدى الشفافية في الدعم؟

ومن سيحاسب على فشل الاختيارات التكتيكية والتقنية في غياب ديمقراطية التسيير ووضوح الرؤية؟

وفي الختام، السيد الرئيس المحترم، نقول لكافة المسؤولين بهذا القطاع رافة بأحاسيس وقلوب المغاربة الغيورين على رياضتهم والتواقين إلى رفقة رايتهم العزيزة في مختلف المحافل الدولية. شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الدستوري، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي، إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

أكد البرنامج الحكومي على إقامة تعاون بناء وتواصل مستمر بين الحكومة والبرلمان، كما أكد السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان في إحدى تدخلاته على أهمية تأسيس العلاقة بين الحكومة والبرلمان، وذلك عن طريق تحديث آليات التواصل الأكثر سرعة لتحصيل المعلومة، إلا أن الواقع الذي نعيشه يختلف على نوايا الحكومة، بحيث ينتظر بعض نواب الأمة أسابيع وشهور قصد الحصول على موعد مع بعض الوزراء، فما بالك بذلك المواطن البسيط، علما أن حصولهم على هذه الحقبة جاء كحصيلة لنتائج الانتخابات البرلمانية التي أحرزت عليها أحزابهم. وليكن في علمهم بأنها لو دامت لغيرهم ما وصلت إليهم.

ودأبا قال لو خصك تخلص لي الثمن المرجعي، وباش غادي يخلص هو الثمن المرجعي.

دأبا، الله يجازيك بخير، قل للحكومة ربما يديروا شي دورة استثنائية في المجلس الحكومي ويدرسوا هاذ المشكل أو إلا غادي نضطرو احنا كمستشارين غادي يجيو الناس ديالنا وغادي الشاحنات ديالهم غادي نشارجيوهم ونجيوهم لباب الوزارة ويحطوا ذيك الفرينة، ونجيوهم ونخطوهم. كذلك، السيد الرئيس، نمشيو للمواصلات، المواصلات ديال الشاحنات، هاذيك كنتسهر عليهم وزارة النقل، بصراحة مصاوبين واحد الفضيحة لا تتصور، اللي امشارجي فرينة، الفلاح...

#### السيد رئيس الجلسة:

أرجوكم أكرمونا بالصمت الله يجليكم، تفضل السي عبو.

#### المستشار السيد محمد عبو:

قلت مراقبة الطرق مصاوبين واحد الفضيحة كبيرة لموالين الشاحنات، فضيحة كبيرة مصاوبين لهم، اعلاش ما يديروا المرونة كيف ما يديروا مع الشمندر في محل الشمندر؟ المرونة يديروا المرونة، والفضيحة مصاوبين الكاميونات، كاين الكاميو اللي دخل 21 ألف ريال وخلص 720 ألف فرنك ديال الخطية، زعما هاذ الشي راه غريب من النوع ديالو. دأبا كنتطلبو الحكومة تثير الانتباه أو إلا احنا باش نضطرو...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

الكلمة للفريق الحركي، السي السعداوي.

#### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس المحترم،

نعيش كرة القدم الوطنية سلسلة من الإحباطات والإخفاقات المتتالية، إلى درجة أصبحت اليوم تمس أحاسيس الشعب المغربي، كأن قدر بلادنا بالمؤهلات ديالو البشرية هو العيش على إيقاع الهزائم والخروج المذل من كل المنافسات القارية والدولية.

والطامة الكبرى، السيد الرئيس، الأمر اليوم تجاوز الإخفاق إلى المس بسمعة البلد، بتاريخه الرياضي وأمجاده المسجلة في هذا القطاع. والمفارقة العجيبة أيضا أن هاذ النتائج المذلة والمتراكمة على مدى 10 سنوات كتجي في ظل استثمار ضخم في هاذ القطاع الحيوي.

السيد الرئيس المحترم،

إن ما تعرفه رياضتنا الوطنية من تدهور خطير هو نتاج الفساد ديال

إسبايتنفيذ ولا إساو تونفيذ، لابد أنجواب فالسؤال أغاسا.  
تامسا أمغار،

إبايني إسنا حماسية المفارقة إكوتن، البرلمان إلا ثمن عبيست تامزيغت  
أرتنين بأنه دار إحيلى إماسان باسن ترجان اللوجستيك.  
أنا غادي نترجم، أعطوني 3 دقائق إضافية نترجم، تقول كل  
اللوستيك، أعطوني 3 دقائق نترجم، 3 دقائق، السيد الرئيس، إذا  
سمحت أنا غادي نترجم بزاهة.

أرتينخ بأنه من ناحية المفارقة وتوقيل حتى للعالم، بحيث أسبوعاد  
إزرين كىخذ برا في مهمة، غايلى سبي ينان يا لعدد نميدن ماكنساوال  
تاغراب، دستوريا تامزيغت، كلو اردارون تامزيغت را أرتسكودين  
فييدن.

بجيت معقول هاذ الشى. خاصني نجاب، أنا مسؤول، كيكال مسؤول  
برلماني زودكني خاصني نجاب ولا إلا الجواب. واش معقول أنه وانتيني  
عامين أورداناح اللوجستيك، أورداناح ما يترجم، 90% نوغيد تسنيت  
تاشلحيت، 90%، اسمح لي.  
يان يا ضنين 30 دفتر تحملات، دفتر الكناش الالتزام لتسكر الحكومة..

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار انتهى الوقت، فيس، بي أوال.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

أذخ أوال.

#### السيد رئيس الجلسة:

صافي ساليانا، الله يخليك السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

أنا معك السيد الرئيس، ولكن قاطعوني الناس، بحيث خصني نكل،  
أعطيني الثواني اللي امشات لي في الوقت ديالي.

#### السيد رئيس الجلسة:

أكمل الوقت، آ السيد المستشار، لا الله يخليك أكمل الوقت بالشلحة  
ولا بالعربية ولا باش ما ابغيتي أكمل... صافي انتهى أوال، أوال ( C'est  
terminé)، صافي، راه 3 الدقائق، آ السيد المستشار، 3 الدقائق  
سالات، الله يخليك راه دابا تعدينا، الله يخليك راه باقين إحاطات آخرين.  
الكلمة للفريق الفيدرالي... الله يخليك، السيد المستشار، انتهى  
الوقت، راه سالى الوقت... اهضر بالأمازيغية، اهضر باش ما ابغيتي،  
الوقت انتهى.

تفضل الفريق الفيدرالي، بالله سيول، بالله زيد، ومالنا.

#### المستشار السيد عبد الملك أفرابط:

(كلام بالأمازيغية غير مسموع)

وعليه، أقول لهؤلاء الوزراء، كفانا من القيل والقال وكثرة الكلام وهدر  
المال العام، إنه عمل من عمل الشيطان، ويجب مراعاة الظرفية الحرجة التي  
تمر منها بلادنا، وكفى من تبادل التهم الرخيصة التي لا تحدم الوطن، والله  
عز وجل يقول: "وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمُ مَا تُؤْمِرُونَ بِهٖ نَفْسُهُ وَنَحْنُ  
أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ  
الشَّمَالِ فَعِيْدٌ مَّا يَلْفَهُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَعْنَةُ رَبِّبِ عَتِيْدٍ". صدق الله  
العظيم.

وان ليس العيب أن يخطئ الإنسان، ولكن العيب من يستمر في  
الخطأ، واعلموا أيها السادة أن الفاشلين ينقسمون إلى قسمين، قسم يفكر  
دون تنفيذ، وقسم ينفذ دون تفكير، فليس العلاقة بين الجهاز الحكومي  
والتشريعي في المراقبة عبر سؤال جواب، ولكن العلاقة الحقيقية هي التعاون  
المستمر من أجل حل كل القضايا الممكنة والتي تكون في بعض الأحيان  
بسيطة، لا تستدعي متابعة المساطر المعقدة.

وهي مناسبة للتنبؤ بجدية وفعالية بعض الوزراء الذين لا يتهاونون في  
التعامل مع أعضاء المؤسسة التشريعية بنوع من المصادقة والاحترام،  
وكذلك اهتم كلمتي هذه بقول من الله عز وجل: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
لَجِّنُوا كَثِيرًا مِنَ الشُّرَكَاءِ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ إِنَّهُمْ يُلْمُونَ الَّذِينَ آمَنُوا  
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَجِبًا أَلْحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ  
وَتَقُولُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ". صدق الله العظيم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، التحالف الاشتراكي، تفضل، تفضل،  
السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أعمو: (مداخلة بالأمازيغية)

تأميرت ماسي أمغار.

تميسيا إحفيضلانت،

إمسون إحفيضلان المستشارين،

المغرب أريت تحتفل الأسبوع هاذ سذكرى الثانية لدسترة اللغة  
الأمازيغية.

إكا لإفلاح كا البرلمانين أذنتسحضر إسنيت بالفعل تالغة الأمازيغية  
تكا لغة رسمية ولا إسورتلا.

سؤال مقورن إخ لابد أفلاس نجاب كبرلماني لابد الحكومة أفلاس  
نجاوب، نفيس عامين هادي ورائساوال تامزيغت كلغة رسمية حاس  
البرلمان، هذا تراجع على الدستور، هذا تنكير للدستور، أنتيني بأنه لابد  
نوقف ها نسيكيل المصادقة حسلوكات دلالاتمات مع المجتمع مع الشعب.

الدستور يكان الوثيقة اللي فتافقن ميدن، كال ميثاق، وشعب ومجتمع،

طيب، شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إذا كان منطوق المادة 128 من نظامنا الداخلي تختم التطرق إلى قضية طارئة، فإننا اليوم - وللأسف - نلاحظ أن كل شيء أصبح طارئا بلادنا بفعل الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فعلى المستوى السياسي، هنالك مشهد يثير الشفقة والاشمئزاز، تلاسنت هنالك وتراشقات هنا بين مكونات الأغلبية، وضع لا يفهمه إلا الراسخون في علوم ما يدور، مما يزيد المغاربة سخطا وتذمرا وانعداماً للثقة في العملية السياسية.

أما على المستوى الاقتصادي، فهناك ركود قاتل من حيث تجميد الاستثمارات، والنقص الحاد في احتياطي العملة الصعبة وفي السيولة البنكية وإفراغ الحسابات البنكية من محتوياتها، مما قد يعيدنا مرة ثانية إلى التبعية للمؤسسات الدولية، التي قد تفرض علينا إملاءاتها مرة ثانية في إطار ما كان يصطلح عليه بسياسة التقويم الهيكلي.

أما على الصعيد الاجتماعي، فهناك ضعف للقدرة الشرائية للفئات المسحوقة، بسبب الزيادات المتواترة والمهولة في أسعار المواد الأساسية، رغم التطمينات التي تدفع بها الحكومة بين الفينة والأخرى، بل ويلوح في الأفق نية الحكومة اتخاذ قرارات لا شعبية، كما يعبر عن ذلك السيد رئيس الحكومة مهدداً، ولو ستهذب هذه القرارات بحزبه إلى الجحيم.

ونحن نقول فلتهذب شعبية حزبه إلى الجحيم إذا أراد هو ذلك دون اتخاذ قرارات لا شعبية، لأن في هذه الحال سنذهب جميعاً، كجموع وكأمة، إلى الجحيم.

وأخيراً، إذا سمحتم، السيد الرئيس، نقول للسيد رئيس الحكومة أن لا أحد اليوم يمكن أن يدعي أنه يمتلك الحقيقة لوحده، وأن ادعاء حزبه كونه له الشرعية الشعبية، ويمكن من خلالها اتخاذ ما يجلو له من قرارات لا شعبية، فإن ذلك قد يأتي على اليابس والأخضر لا قدر الله.

ونحن نؤكد مرة أخرى حبنا وعشقنا لهذا الوطن، وعلينا جميعاً أن نغلب مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات الانتخابية.

شكرا على حسن إصغائكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد محمد أمحمدي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، نخطط المجلس علماً ومن خلاله الرأي العام بما يلي:

بعد أزيد من مرور سنة ونصف، لا يزال يستعصي علينا، في فريق الأصالة والمعاصرة، منطلق اشتغال الحكومة من خلال اتخاذها العديد من المبادرات والإجراءات المحكومة في نظرنا بطابع الارتجالية والانفعال والتسرع، دون إدراك التداعيات وانعكاسات هذه الإجراءات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بل وحتى السياسية.

السيد الرئيس،

إن إثارتنا لهذا القلق مرتبط أساساً بالمرسوم الأخير الذي صادقت عليه الحكومة في اجتماعها الأخير، والمتعلق بإعادة انتشار الموظفين، وهو المرسوم الذي أثار زوبعة وردود أفعال من طرف مختلف الفاعلين الاجتماعيين، ويعتبر في نظرنا تكريساً، إن لم نقل غلوا وتجاوزاً في استعمال السلطة التقديرية للإدارة، دون الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والمهنية، ودون استحضار البعد التشاركي الذي يحتم الرجوع إلى الهيئات النقابية.

وهو ما يعكس حقيقة هذه الحكومة الراضية لأي تعاون، ويجسد بشكل جلي ومنطقها الإقصائي وزيف ادعاءاتها ورفضها الامتثال إلى منطوق الوثيقة الدستورية والاحتكام إلى مقتضياتها، سواء في الجانب المتعلق بالديمقراطية التشاركية أو في الجانب المتعلق بالمكانة المخولة للفاعلين الاجتماعيين وأدوارهم الاقتصادية والتنموية.

فعن أي ديمقراطية تشاركية نتحدث في غياب حوار اجتماعي حقيقي، يروم مشاركة وإشراك الفاعلين الاجتماعيين في صياغة وبلورة قرارات مصيرية لها علاقة بالتاسك الاجتماعي والأسري؟

السيد الرئيس،

نريد في فريق الأصالة والمعاصرة جواباً بسيطاً وواضحاً حول سبب ومبررات اختيار حكومة ومعاكسة التيار، بحيث بدل أن يكون مضمون مبادرتها يواكب المسار الإصلاحية الذي تعرفه بلادنا الذي لا يمكنه أن يتعزز إلا بالنهوض بالجانب الاجتماعي، وتحصين حقوق ومكتسبات المجتمع المغربي، وفي مقدمتها هوم الشغيلة المغربية، نجدها تفاجئنا باستمرار من خلالها اتخاذ قرارات انفرادية مححفة وغير مفهومة، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول الغياب المضمّر وراء هذه الإجراءات.

أليس الهدف من إصدار مثل هذا المرسوم هو الاستفراء بإصدار قرارات إدارية للتتقيط تعسفية أو امتياز ظاهرها إعادة انتشار موظفي الدولة في إطار سياسة اللاتمركز الإداري وباطنها الاستقطاب؟

أي نموذج اجتماعي تبشرنا به هذه الحكومة بقرارات مؤلمة من قبل إغراق ورهن مستقبل البلاد والأجيال المقبلة بسبب المديونية، الرفع من أسعار المحروقات، الاقتطاعات من أجور المضرين من موظفي الدولة والجماعات الترابية، التسامح مع المفسدين وناهي المال العام، غياب حوار

من أجل تستفيد منه جهة معينة بعينها. وعليه، فإننا في الفريق الاشتراكي ننبه الحكومة إلى خطورة التفاوض عن مثل هاته الممارسات المتتوية، وما ستؤدي إليه من تجاوز لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص المنصوص عليها دستوريا، وما سينجم عنه من حرمان للمقاولين الصغار من الثروة الوطنية، وسيحول دون اندماجهم في الاقتصاد المحلي، كما أتى بذلك البرنامج الحكومي، وأن الحكومة مسؤولة على هاته الوضعية لأنها تدبر الشأن العام للمغاربة. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة.

اسمح لي، تفضل الفريق الاستقلالي، تفضل السي بوراس.

#### المستشار السيد محمد العربي بوراس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية بالغة الأهمية، تتعلق بالمشاكل والأوضاع المزرية التي أضحي يعيشها قطاع الصيد البحري، والتي تزداد حدتها يوما بعد يوم بسبب تشتت وتقدم المنظومة القانونية المنظمة وعدم مواكبتها للتحويلات التي يشهدها القطاع، مما ينعكس سلبا على أدائه وعلى مساهمته في خلق فرص الشغل وفي تنمية الاستثمار وجلب العملة الصعبة وفي تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين، ولا أدل على ذلك الرتبة ما قبل الأخيرة التي يحتلها من بين 20 قطاع في مساهمته في الناتج الداخلي الخام (PIB<sup>1</sup>).

السيد الرئيس،

إن جل المقتضيات المنظمة للقطاع هي مقتضيات عتيقة ومستفزة أحيانا للشعور الوطني، مثل القانون المتعلق بمدونة التجارة البحرية لسنة 1919 الذي بقي حبيس مفاهيم ومعطيات ماضوية، يعود تاريخها إلى ما قبل الاستقلال، وظهر 1973، إضافة إلى دوريات ومناشير متقدمة، مما ساهم في خلخلة العلاقة بين المستثمرين والبحارة بسبب غياب الضمانات القانونية، التي من شأنها بعث الاطمئنان للمستثمر وحفظ حق البحار وضمان مستحقاته.

وبغض النظر عن أي تشكيك في الجهود التي بذلتها الوزارة منذ إحداثها سنة 1981 في إصلاح هذا القطاع وأهمية الإجراءات والإصلاحات التشريعية التي تضمنتها الإستراتيجية التنموية المندمجة

اجتماعي جاد ومسؤول، ازدواجية الخطاب في ملف تشغيل الشباب العاطل والتعبير غير المبرر في العلاقات مع هذا الملف، التهاقت على التعيين في المناصب العليا على رأس المؤسسات العمومية دون وضع الضمانات الكافية لمراقبة هذه المؤسسة ودون الكشف في المعايير المعقدة واحترامها لمبدأ الشفافية؟

السيد الرئيس،

هذا غيظ من فيض، يعكس الفهم الخاطئ لهذه الحكومة للمسألة الاجتماعية، ويسقط القناع عنها ليكشف لنا الوجه الحقيقي لفلسفتها في تدبير الشأن العام.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل السي العلمي.

#### المستشار السيد محمد علي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يشرفني، باسم الفريق الاشتراكي، أن أحيط مجلسنا الموقر علما، باستمرار الممارسات المتتوية وغير الواضحة فيما يخص إبرام الصفقات العمومية. وفي هذا الإطار، فإننا نجد تأكيدنا على ضرورة احترام المساطر القانونية وقواعد الشفافية في جميع الصفقات العمومية، واحترام التنافسية في كل الصفقات حرصا على المال العام وحمايته.

لكن مع كل أسف، السيد الرئيس، فإن المساطر القانونية المعمول بها تنسحب أيضا على القطاع الغابوي. هذا القطاع بات اليوم يتعرض للاستنزاف والنهب على يد لوبيات لا تراعي قيمة هذه الثروة الوطنية، وهو ما سيكون موضوع نقاش مع السيد رئيس الحكومة يوم غد الأربعاء.

إننا، في الفريق الاشتراكي، ندق اليوم ناقوس الخطر بالنظر لما وصلنا إليه من تحايل ومن تواطؤ لجهات مسؤولة على هذا القطاع مع المستغلين الغابويين الذين يريدون الاستحواذ على الثروة الغابوية بأبخس ثمن.

وكمثال حي على هذه السلوكات، نشير إلى ما يقع اليوم بجماعة سيدي يحيى بسف إقليم ميدلت، من محاولات لتفويت مساحات شاسعة من غابة الأرز المعروفة بقيمتها الثمينة دون اللجوء إلى تجزئ هاته المساحة إلى قطع غابوية صغرى، ودون إتاحة الفرصة للمستغلين الصغار وللمقاولات الصغيرة الوطنية لتستفيد بدورها من هذه الثروة الوطنية، وللقضاء من جانب ثالث على الأشخاص الذين يعمدون إلى سرقة هذه الأشجار وبيعها بطريقة سرية.

أكثر من ذلك، السيد الرئيس، تناهى إلى علم فريقنا بأن صفقة ستم يوم الخميس المقبل لبيع هاته المساحة الكبيرة من غابة الأرز بشكل متواطئ

<sup>1</sup> Produit Intérieur Brut

بالكالوريا لهذه السنة، حيث يتطلع التلاميذ ومعهم أسرهم بكل تفاؤل إلى هذه المحطة والنتائج المحصل عليها.  
ويعد المعدل المحصل عليه الشغل الشاغل للتلاميذ والآباء، وذلك باعتباره الحاسم في الاختيار، علما أن الامتحانات تكون على الصعيد الجهوي وطرق التصحيح تبقى غير موحدة.  
لذلك، نأمل من الوزارة أن تبذل في خلق اجتهادات جريئة في هذا الشأن.

نسألكم، السيد الوزير المحترم:

- هل قامت الوزارة بتقييم شمولي لتجربة السنة الماضية لتعديل مواقيت الاختبارات بما يضمن اجتيازها في ظروف مناسبة؟

- وهل هناك مساطر مدققة للتصحيح لضمان أعلى من الموضوعية والدقة وتأطير المرشحين، وكذا تعزيز آليات التواصل في ما بين المرشحين للإطلاع على المعلومات الضرورية للتحضير الناجح لامتحانات البكالوريا؟

- وهل تم تشكيل خلية لليقظة بالتنسيق مع الجهات الإدارية المعنية لتتبع ما ينشر بالمواقع الالكترونية بخصوص الامتحانات، وكذا تدقيق مصادر حالة الغش؟

- وما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لضمان نجاح أكبر عدد من التلاميذ؟  
وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد محمد الوفاء، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، كنبغي نشكر الفريق الاستقلالي على هاذ السؤال، وقبل ما ندخل للمضمون، هاذ السؤال سبق لي البارح في مجلس النواب أنني وزعت ورديت على الأسئلة المتعلقة بامتحان البكالوريا، وطلبت من الرئاسة المحترمة ديال مجلس النواب باش توزع المقرر الوزاري المتعلق بدفتر مساطر امتحانات البكالوريا، هذا اللي عند من رئيس المركز، المفتش، مركز التصحيح، إلى غير ذلك.

وهذا متعلق بدليل التلميذ، اللي كيبين للتلميذ من الدخول ديالو للسنة السابعة بكالوريا، أشنو خصو ييدا يدير باش يوصل حتى يوصل نهار

"Halieutis" بهدف تحديث الإطار القانوني لقطاع الصيد البحري والمحافظة على الثروات السمكية، ورفع من الناتج الداخلي الخام والأنشطة المرتبطة به إلى 22 مليار درهم في أفق سنة 2020.

غير أن الواقع يؤكد بما لا يدع مجالا للشك وجود مقاومة عنيفة من مصالح ولوبيات تعمل في الخفاء، ليل نهار، لمعاكسة كل المبادرات الإصلاحية الخلاقة، والوقوف دون تحقيق النتائج والأهداف المرجوة.

وفي هذا الصدد، أساءل معكم، السيد الرئيس، كما يتساءل كل المهنيون والمعنون باستغراب كبير عن الأسباب المبررة لاستمرار اعتقال مشروع القانون رقم 17.00 المتعلق بمدونة الصيد البحري، والمحافظة على الأنظمة البيئية البحرية، والذي أعدته الوزارة بتشاور مع مختلف المهنيين.  
السيد الرئيس،

إن الفريق الاستقلالي يعتبر أن النظام القانوني الحالي لقطاع الصيد البحري هو إطار تتخفى وراءه ممارسات ريعية ومصالحية ضيقة، بدعم من لوبيات الاستنزاف السمكي، كما يؤكد على أن الإصلاح يمر حصرا عبر الإسراع بإخراج مشروع القانون رقم 17.00 المتعلق بمدونة الصيد البحري من أجل تحقيق التوازن بين المصالح البيولوجية للموارد السمكية والمصالح الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا المصالح القانونية والاجتماعية للبحارة العاملين بقطاع الصيد البحري.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالا، ثمانية منها آتية موزعة على قطاعات التربية الوطنية، الشباب والرياضة، الصحة، الصناعة التقليدية، الشؤون العامة والحكامة، و12 سؤالا عاديا موزعا على قطاعات الشباب والرياضة، الصحة، التشغيل، الداخلية.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول امتحانات البكالوريا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، زد آ السي فخاري، تفضل.

#### المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

في خضم انشغال أبنائنا باجتياز الامتحانات، وخاصة المتعلقة

أرقاما قياسية في المعدلات، قلنا تكون عندنا عادي إلى كانت الدار البيضاء أو الرباط، تنقلو التعليم الخاص كإين بشكل لاف، في حين أن ما كانش فيه هاذ الشي، كانت جهات أخرى، إذن شي حاجة اللي خصكم حتى هي تحضيو معها.

مزيان الإجراءات، 20 في القسم مزيان، أستاذ يصحح 80 ورقة جميل جدا باش ما يكونش التراكم، ولكن لا بد من وضع مسطرة التصحيح تحت المجهر كذلك، السيد الوزير، لأن كنجبرو جهات أكثر من الجهات الأخرى، فالمعدلات منتفخة جدا، وهاذ الشي إلى رجعتو السنة الماضية أو ما قبلها طبعاً سترون، السيد الوزير، هاذ الشي كلو.

ألا ترون، السيد الوزير، معي بأن ماشي هاذ الترسانة، وجيبوا البوليس وجيبو اللي يحضي، الجواب ديال محاربة الغش وتكافؤ الفرص بين التلاميذ ما يمكنش يكون الجواب عند المعلوماتيين؟ ما يمكنش نفتحو على المعلوماتيين والفاعلين المعلوماتيين باش يعطيونا أجوبة؟ اعلاش ما يكونش مثلاً شي تشويشات أو منع ديال هاذ الشي، إلى غير ذلك؟ لهذا، السيد الوزير، نقول نحن بأنكم درتو واحد العمل جبار، ولكن نحتاج إلى تفعيل أكثر لإعطاء المدرسة المغربية قيمتها مرة أخرى. وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً، شكراً.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد وزير التربية الوطنية:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

الهدف هو أننا نردو للمدرسة المغربية القيمة ديالها واحرمة ديالها، لأنه حتى الحرمة امشحات.

العملية ديال الغش ما كاين إلا 1965 حالة اللي مضبوطة بمحاضر، هاذ الشي اللي كاين، الغيب ما يمكنش لي نعرفو أنا، حتى الناس اللي كانوا متبعين المراقبة راه ما يمكنش لهم يعرفوه، ولكن كاين الكلام، بعض النوبات ذاك الشي التقليدي، كاين، حتى هو ما نكروهش، ولكن راه ماشي بذاك الحجم اللي كنا كنتصورو.

يقتولوا أنني درت التهويل، لا بد نديرو التهويل، لأنه واش احنا كنعبو، هذا امتحان وطني، هاذي بكالوريا ديال دولة إسما المملكة المغربية، أشنو نخليو فيها الناس يديروا اللي ابغاو؟

واحد المرا قالت ليك سديتو الباب، 5 الدقائق من بعد جا ولدي، معلوم غنسدو الباب آلالة، لأنه الفضاء ديال المدرسة ما يمكن يكون فيه إلا اللي مكلفين بتنظيم الامتحان داخل الفضاء.

وكندكروا في مدينة الدار البيضاء في عام 2010 ثانوية البارودي،

الامتحان، وأشنا هي الإجراءات اللي خصو يطبقها ويتبعها. هاذ السؤال هذا كينطلب يبلغوا للرئاسة المحترمة، وموضوعين نسخ بعدد ديال السادة المستشارين.

هاذ السؤال افهمت منو بأنه كينتكلم على نهاية الامتحان، أي النتيجة ديال الامتحان، النتيجة ديال الامتحان في التعليم كيفما كان مستواه هو المعدل، 10 على 20، وهاذ الموضوع منذ تحملي المسؤولية في الوزارة يوم 3 يناير 2012، وأعوذ بالله من قولة أنا، واقف فيه موقف صارم.

كل الامتحانات ذات الصبغة ديال امتحان لا بد المعدل، البكالوريا، الشهادة الإعدادية والشهادة الابتدائية، وكذلك الكفاءة التربوية والامتحان المهني، باراكاً من أننا كنبداو نديرو مداولات ونضيعو الوقت باش كنبداو نهبطو حتى لنقط أدنى.

ولذلك، اليوم المبدأ العام في الامتحانات هو 10/20، هذا اللي يمكن لي نقول لكم أنه تقريبا واحد العدد ديال الأكاديميات اليوم سالات التصحيح، هاذ العملية ديال التصحيح هاذ السنة اخضعناها لواحد المسطرة مهيأة، كتعرفوا بأننا أعلننا على تواريخ الامتحان ديال البكالوريا وتواريخ الامتحان في وزارة التربية الوطنية يوم 9 يناير 2013، يعني 6 أشهر قبل ما تمر الامتحانات، ودرنا واحد العدد ديال التكوينات لرؤساء المراكز وللإسادة المفتشين، إلى غير ذلك، اللي غيتبعوا العملية ديال البكالوريا كاملة. هاذ الشي التعليم ما قادوش هاذ الشي ولكن هاذ الشي اللي اعطى الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

هناك تعقيب؟ تفضلي السيدة المستشارة.

#### المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكراً السيد الوزير.

طبعاً لا يمكن أن ننفي مجهودات واضحة لمواجهة آفة الغش داخل هذه الامتحانات، كانت هناك إجراءات سلوكية قابلة للقياس لأول مرة، أحسننا بالصرامة في التعامل مع آفة الغش بشكل لاف، كانت هناك حركة تعبوية لافنة داخل أسرة التعليم.

ولكن، السيد الوزير، حين نعلن رسمياً أن عندنا 1965 حالة غش، هذا في إطار الشفافية جميل ورائع، ولكن ألا يمس هذا المؤشر بقيمة شهادة البكالوريا في حد ذاتها؟

ثم كذلك ما هي الإجراءات المتبعة أو المتخذة مع حالات الغش؟ وهل يمكن اعتبار هذا الرقم هو لوحده الموجود أم هناك حالات لم طبعاً يكشف عنها؟

ثم كذلك، السيد الوزير، مسألة امتحانات البكالوريا، الكل يتهافت طبعاً على النجاح ولكن بمعدلات قوية، وحين قال زميلي بأن هناك مساطر غير موحدة في التصحيح، فإننا لاحظنا في السنة الماضية جهات أعطت

تنويراً للرأي العام الوطني والرياضي، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الاستعدادات الجارية لإنجاح تنظيم هذه التظاهرات الرياضية الدولية، وما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لضمان مشاركة ناجحة للرياضة الوطنية؟  
وشكراً السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

في البداية، أشكر السيد المستشار المحترم، وكذا أعضاء الفريق الحركي على اهتمامهم الدائم بقطاع الرياضة والشباب أيضاً.

طبعاً، جواباً على سؤالكم المتعلق بالاستعدادات المتخذة لاحتضان بلادنا لبعض المنافسات المهمة، استحقاقات رياضية مهمة كتجلى في كأس العالم للأندية البطلة في دورتيه 2013 و2014، وأيضاً كأس إفريقيا للأمم، وهما طبعاً محطات مهمة كتساءل لا التجربة ديالنا ولا الخبرة ديالنا ولا أيضاً الصورة ديالنا في التنظيم وفي استقبال التظاهرات من هاذ الحجم.

أؤكد أننا ما جلسناش مكتوفي الأيدي، بل كايين والحمد لله هناك استعدادات جارية في هاذ الاتجاه استشعاراً منا طبعاً لجسامة الحدث، وجسامة يعني هاذ الاستحقاق الرياضي، وطبعاً تم تشكيل لجان، أول ما ابدينا به هو أننا شكلنا لجان، كتضم ممثلين عن وزارة الشباب والرياضة، وأيضاً من الجامعة الملكية لكرة القدم، وأيضاً مع مجموعة ديال مؤسسات أخرى، فيها الدرك الملكي، وفيها المديرية العامة للأمن الوطني، لأن أيضاً كايين هاجس أمني يجب استحضاره.

وطبعاً اللجنة المهمة ديالها هي توفير جميع الشروط المنصوص عليها في دفتر التحملات الخاصة طبعاً بتنظيم تظاهرات من هذا المستوى، على أية إحداث لجان أخرى متخصصة في التنظيم، في النقل، في الاستقبال، في الإيواء، الملاعب، التدريب، يعني وأيضاً هناك لجان تقنية.

طبعاً أيضاً تشكيل لجنة محلية للتنظيم، فاش كنتحدث على لجنة محلية دائماً تحت إشراف الجامعة الدولية لكرة القدم بخصوص كأس العالم للأندية، وكتضم ممثلين عن الوزارة وعن الجامعة وجميع الجهات المعنية بالتنظيم.

هذا جانب، ثم الجانب الآخر اللي كيم المنشآت الرياضية أو البنى التحتية الرياضية، الملاعب ديالنا الحمد لله راه جاهزة، كيبقى ملعب آخر ديال أكادير اللي إن شاء الله تقدر نقول لك بأنه راه وجد، كايين واحد المجموعة ديال اللمسات التقنية اللي كسهره عليها اليوم، لأنه غادي يحتضن 4 ديال المباريات برسم كأس العالم للأندية 2013، إضافة إلى إنشاء

الناس جالسين تيدوروا بين الأقسام، وايبي امتحان ديال البكالوريا هذا! هذا راه عند القضاء. ولذلك، لا بد ما ناخذو الإجراءات.

واحد السيد قال لك أكتب مقال، أكتب أنتي درت العسكرية، العسكرية ديال أش؟ طلبنا من الأمن ومن الدرك الملكي ومن القوات المساعدة و(la protection civile)، الوقاية المدنية، جازاهم الله خيراً، باش ضمنوا الأمن حول المدرسة، وسهلوا للتلاميذ يدخلوا للمدرسة، قال لك عسكرية! ولكن هاذو المغرضين اللي ما ابغواش الخير في هاذ الشيء، ما عندي ما ندير لهم أنا.

كلنا احنا كتقاومو باش الأمور ديالنا ترجع للطريق المستقيم، ولكن اللي يمكن لي نقول لكم أن التصحيح كبير في أحسن الظروف أمام اللجان، وغتكون تكافؤ الفرص.

والى اسمحت لي دقيقة نقول على واحد الولد من كلمية، لأنه هذا غادي يكون معتزين جميع المستشارين وأعضاء هذه الغرفة، واليوم في الصباح كنتقرأ مقال صحفي كله كذوب على وزارة التربية وعلى المملكة المغربية، الأولياد ديال الرياضيات، واحد الولد من كلمية في المنطقة ديال الراشيدية هو اللي اطلع الأول في المغرب، وهاذ الأولياد اللي كتظموها احنا، ودرنا لهم التدراب، ومحتضن هاذ الشيء سيدنا الله ينصرو، وغيمشي يمثل مع وفد المغرب في كولومبيا في (les olympiades) الدولية، وكنتجي صحيفة كتقول لك لم تهتم به، احنا اللي دايرين هاذ الشيء.

شكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآتي الموجه للسيد وزير الشباب والرياضة حول الاستعدادات الجارية لتنظيم وإنجاح التظاهرات الرياضية الدولية التي ستحتضنها بلادنا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كما في علم الجميع، فإن بلادنا سيكون لها شرف المشاركة وتنظيم العديد من التظاهرات الرياضية الجهوية والقارية الدولية، ككأس العالم للأندية في دجنبر من السنة الجارية، وفي دجنبر 2014، وكأس إفريقيا للأمم في غضون 2015، إلى جانب المشاركة في عدد من التظاهرات في مختلف الرياضات.



راه شوف، راه نجيبو أي سياسة سياسة، ولو من أكثر السياسات تقدا، ولو نجيبوها من كون آخر كاع من اللي كنعيشو فيه، راه ما يمكنش تنجح إلى ما كانش انخراط الجميع، إلى ما كانش واحد الحس جماعي، راه أنا كنعولها وكناكد عليها، الدول اللي حققت إنجازات رياضية، راه ماشي دول اللي وفرت فقط الإمكانيات، الدول اللي عندها الغيرة، ورد البال هي كمشي مع الواحد المستوى ديال الوعي، مع واحد المستوى ديال الإحساس بالمسؤولية، لأن المسؤولية راها محاسبة ومساءلة وأيضا غيرة على الصنف الرياضي، ماشي فقط غير التبناد.

احنا مع كامل الأسف، واسمح لي نقولها لكم، احنا باقين في هاذ الثقافة اليوم، وهذا هو اللي كيفسر هاذ الفساد في المنظومة ديالنا وكيفسر ربما هاذ المستوى اللي ما كيوصلش، وطبعاً ما عمرو غادي يبلغ الانتظارات ديالنا والتوقعات ديالنا.

لذلك، فالمسألة أنا أعتقد أن مسألة توجه جماعي. هاذ الدول الراقية اللي امشيت لأن فعلاً قدرت تعبأ الناس ديالها ويحسوا بمسئولية المسؤولية، ويخطوا الرجل المناسب في المكان المناسب، اللي كيكون حامل مشروع، اللي كيعبأ الناس والأندية والعصب اللي معه باش يقدرنا يمشيو جميع حاملين هاذ المشروع.

احنا مع كامل الأسف نقدر نقول لك، احنا وقعنا مؤخرًا على دفتر التحملات الجديد، واحد المجموعة ديال الجامعات ما وقعناش معنا، اعرفتي أشنو هو الجواب، اعلاش؟ حيث باقا فيها الفصائل المتناحرة والمتقاتلة والمتنافرة، اعيننا معها، آش غادي نديرو معهم في هاذ الحل هذا؟ ابقينا كمتفرجو، كنعاولو يعني نلقاو واحد الأرضية ديال التوافق... إلخ. اعيننا في هاذ الشئ، أشنو كيبقي لنا؟ اللجنة المؤقتة، اللجنة المؤقتة أنا كيبان لي حل سهل، ما عمرها حلت مشاكل، أكثر من أنها خلقت مشاكل أخرى.

لذلك، احنا اعطيناهم فرصة، كنعاولو نواكبهم في إطار أننا كنعوقو المعاملة ديالنا معهم، أنا نقول لك مثلاً كايين الجامعة ديال، نقولها؟ كرة السلة الآن ها هما ما قدروش يديروا الجمع العام ديالهم، لأنهم باقي مختلفين، التيكواندو باقي مختلفين، كرة اليد اليوم باقي ما قادرينش يعطيونا كيفاش صرفوا المنحة، يعني هنا فين كنعول لك هاذ الشئ لصيق بواحد العقلية وبواحد... أي سياسة سياسة تدارت أو تبلورت، إلى ما كانش هاذ الحس الجماعي، إلى ما كانش هاذ الانخراط، إلى ما كانش هاذ الإحساس بالمسؤولية، ما غممشوش بعيد.

وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

إذن السؤال الثاني موضوعه تدبير الجامعات الرياضية. الكلمة للفريق الدستوري، تفضل السيد المستشار.

ملاعب للتدريب بمدينة مراكش وإصلاح مركب مولاي عبد الله أيضا لجعله مطابقاً للمواصفات الدولية في هذا المجال. وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل السي السعداوي.

#### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير غادي يتساءل كيفاش الفريق الحركي دار الإحاطة والسؤال في نفس الموضوع، ولكن، السيد الوزير، احنا التخوف ديالنا، احنا، السيد الوزير، التخوف ديالنا أننا تصنتنا لكم يامعان، أن المغرب عندو الشرف لاحتضان كأس إفريقيا للأمم اللي غيحتضنو المغرب في 2015، والحمد لله البلاد ديالنا اليوم كنعوفر على بنية تحتية مهمة، يمكن لها تنجح هذه التظاهرة، هناك مطارات، هناك موانئ، هناك كما جاء في الجواب ديالكم، السيد الوزير، هناك ملاعب يمكن لها تحتضن هذه التظاهرات، عندنا مراكش، عندنا فاس، عندنا أكادير، عندنا... إلا أن النقطة المهمة اللي أشرنا لها في الإحاطة، السيد الوزير، وهو هاذ الاختلالات وهاذ التطاحنات داخل هاذ الجامعات.

السؤال ديالنا، السيد الوزير، وهو أشنا هي الإستراتيجية ديالكم لإصلاح هاذ الخلل باش يمكن نحصلو على واحد الفريق وطني يشرف المغاربة في هاذ التظاهرة، لأن اللي لاحظنا من اللجنة التقنية أو المدرب، في ظرف وجيز تم استدعاء 80 لاعب، كل مباراة كندخلو بتشكيلة جديدة.

إذن، السيد الوزير، احنا كنعطبو منكم باش تسهروا على هاذ التنظيم ديال ديال الجامعات باش يمكن يكون عندنا واحد الفريق وطني متماسك، فريق وطني اللي كيشرف البلاد باش يمكن نكونو في الموعد، ونحصل على نتيجة مشرفة.

وشكراً السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب.

#### السيد وزير الشباب والرياضة:

شكراً.

أعتقد أن ما يمكنش نختلفو على ما تقدمت به، السيد المستشار المحترم، طبعاً في هاذ التشخيص ديال الوضع الرياضي اللي كنعيشوه، تحدثت على الجامعات وتحدثت على السياسة المتبعة.

من هاذ الشي راه ما ابقاش، راه ما يمكنش، هاذ الشي اللي كنشرح للإخوان في البداية.

يعني راه احنا بوحديتنا كوزارة، المغاربة خصهم يعرفوا اليوم الوزارة الحدود ديالها أو المحدودية ديالها في التصرف، احنا كنعطيو منح، كحاسبو الجامعات على هاذ المنح، كحاسبوها على الديمقراطية في حدود الممكن، أشنو حدود الممكن؟ هو فاش أنا كنجي وكقول لك غادي تدير الجمع العام ديالك، فاش ما كنديروش كقطع عليك المنحة، واش غادي ندي هاذ الناس ندير لهم المينوط نديهم للحبس؟ هاذ الشي راه معمول به، هاذ الشي راه عرف كوني في الكون وفي الدنيا، هذا هو العرف اللي كين.

هنا فين تترجع وكقول لكم المسألة ديال الإحساس بالانتماء والغيرة والإحساس بالمسؤولية، راه إلى ما كانوا هاذ الشي، راه ما كين لا سياسة ولا وزارة، نقولها لك من هنا، لأن اعطينا، يمكن إلى كان عندي أنا الطريقة باش غنتحكم في هاذ الشي ويعطيها لي القانون، نتحاسب على هاذ الشي، ويكون عندي رأي، ولكن أنا التحرك ديالي محدود.

كيفاش غادي ندير هاذو ناس اللي تيجيو وتيقول لك احنايا متطوعين، احنايا منتخبين، وسمحو لي كيفاش غادي تحلوا؟ إلى عندهم شي حل دلوني عليه، إلى عندهم شي حل، آ الإخوان والأخوات، دلوني عليه، لأنني ما عرفت كيفاش غادي نحل هاذ الشي، وأنا كقول لكم، هذا عرف كوني، يمكن الحل اللي غادي يجي، يمكن الحل يجي من عندهم أيضا على مستوى لجان تقصي الحقائق.

هاذ الشي تبحصنا نشوفوه، لأنني أنا كوزير ما عنديش الحق ندخل في الاختيارات كما ذكر الأخ قبل، السيد المستشار، وهو كيهضر لك على الاختيارات التقنية، متفقين، ولكن أنا ما عنديش الحق ندخل لا في الاختيارات التقنية ولا التكتيكية، واخا عندي رأي فيها، واخا ما كقبلهاش، واخا حتى أنا راني يمكن نقولها لكم بتمغرايت، أنا كنتغدد عليها، ما كنتعجبنيش، ولكن لا يعقل أن فعلا في ظرف ديال 5 أشهر أو 6 أشهر غادي تجينا لائحة ديال 80 لاعب، ما شي مشكل نعط أنا حتى لـ 200 لاعب، ولكن تكون عندي واحد (le statut)، واحد الهيكله ديال واحد الفريق اللي نعطيهم فرصة ونشوفو بأنه غادي وتبتكون وغادي كيتن.

ولكن اليوم فريق وغدا فريق وغدا فريق، اسمحو لي ها اتما اضطررتوني ندخل عاودثاني نعطي رأي في الأمور التقنية، ولكن أيضا ما كيبقاش دائما المسؤول، راه كيتقي حتى المواطن أيضا الغيور.

طبعا هاذ المسألة ديال العودة الشرعية، تقدر نقول لك أننا نسبيا نجحنا فيها، أشنو نجحنا فيها؟ لأننا وصلنا تقريبا لواحد 90% ديال الجامعات اللي رجعت للشرعية، ابقات واحد المجموعة ديال...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

#### المستشار السيد محمد تاضومات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كثرت النقاشات والجدالات حول وضعية الجامعات الرياضية، إشكاليات كبيرة، خصوصا في ظرفية تتراجع فيها نتائج الرياضة المغربية، سواء في الألعاب الجماعية أو الفردية، خصوصا كرة القدم وألعاب القوى ومختلف الرياضات الأخرى.

والشعب المغربي قاطبة ينتظر سياسة حكومية جديدة في مجال التدبير الرياضي، تعيد للمغرب أمجاده الرياضية، وذلك يحتاج إلى مجهود شمولي ينطلق من البناءات والتجهيزات، مروراً بموارد بشرية إلى الحكامة الجيدة وديمقراطية التسيير، وإعادة هيكلة بعض الرياضات وتعميمها على التراب الوطني، وخصوصاً الأقاليم الجنوبية، وحملة كلمم السارة، وفي إقليم طاطا 20 جماعة ولا ملعب يشرف الإقليم.

السيد الوزير،

ما هي الآليات ووسائل الوزارة للقيام بدورها في مراقبة سير الجامعات الرياضية؟

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر في البداية السادة المستشارين المحترمين أعضاء فريق الاتحاد الدستوري على اهتمامهم بالرياضة الوطنية، وطبعا الجواب على سؤالكم المتعلق بتدبير الجامعات الرياضية.

أشير في البداية إلى أن هذه الأجهزة الرياضية عرفت لسنوات كما كتعرفوا- عديد من الاختلالات في التدبير وغياب الشفافية والديمقراطية.

بعد مجيء الحكومة، التي أتشرف بالانتماء إليها، أصبح الهاجس، وكنتظن أن هاذ الشي راكم سمعته، الأساسي عندها هو تنظيم الحقل الرياضي، وكنا أعلننا، وها انت تبع امعايا، أعلننا 2012، إلى اخذينا سنة كلها 2012 أعطيناها عنوان عريض، أشنو سميناه؟ "العودة للديمقراطية"، ابغيناها

تكون سنة ديال الشرعية، ما توفقتناش فيها، ما شي احنا اللي ما توفقتناش، الأطراف المعنية اللي ما توفقتناش، لأن احنا كنعقلو الدينامية، كنوفرو الجو والشروط، كندو الأيادي ديانا، الأذان ديانا صاغية، صدر رحب، أكثر

التوجه في هاذ الاتجاه ديال العمل القاعدي، نعطيو العدد ديال الممارسين، راه أعطيتكم أرقام، ما عرفتش واش كنتذكروها ولا لا؟ راه أرقام صادمة، راه عندنا تقريبا 250.000 ممارس أو منخرط في هاذ الأصناف الرياضية كلها، راه رقم صادم، راه في أصناف رياضية غير شعبية في دول احدا نا واصلين 300.000، فما بالك إلى اجمعتي كشتي واعطيتي 250.000 أشنو غتخرج منهم.

إذن احنا باقين بعيدين كل البعد طبعاً على ذيك القاعدة اللي غادي تخرج لنا أبطال.

بالنسبة للبنى التحتية، السيد المستشار، اهضرتي على كلميم-السمارة، ذاك الشئ اللي تدار فيها كإنجازات، أنا أعتز به، وانت أيضاً خصك تكون من المعترزين، لأن مادنا بنا لو اخذينا غير كلميم مثلاً واخذينا البنى التحتية اللي فيها، والواحة الرياضية اللي كهنيمك على تحقيقها وعلى إنشائها تما، كون كانت عندنا غير ذاك النموذج ديال كلميم عممناه في المغرب، كنظن المسألة ديال البنى التحتية ما غاديش نقاوش نرجعو لها.

اللي ابغيت نأكد عليه هو أن اليوم اخترنا الاختيار الصعب، خصو اشوية ديال الصبر لأن فيه العمل القاعدي، فيه التكوين، كهنضر على التكوين، وفيه طبعاً الطب الرياضي اللي حتى هو فعلاً كيعطينا واحد الرافعة مهمة وأساسية لتحقيق النتائج. وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هاته الجلسة، وننتقل للأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة. السؤال الآتي الأول حول ضرورة تقنين الطب البديل (الطب التقليدي والتداوي بالأعشاب). الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي زاز.

#### المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

لقد سال الكثير من المداد وكثر الحديث والنقاش حول ظاهرة التداوي بواسطة الطب البديل، سواء عن طريق الطب التقليدي أو التداوي بالأعشاب، حيث ازدادت اهتمامات الوسط الطبي والمهتمين بالصحة بأساليب الطب الشعبي والعودة إلى الطبيعة لمعالجة الكثير من الأمراض اقتداءً بأجدادنا الذين تعاملوا على مدى عصور كثيرة مع النباتات كمصدر طبيعي لعلاج الأمراض، وذلك لخلوها من التأثيرات الجانبية على جسم الإنسان.

هناك تعقيب السيد المستشار؟

#### المستشار السيد محمد تاضومانت:

أشكركم، السيد الوزير، على الإجابة الدقيقة والمستفيضة على سؤالنا، ونذكركم بأن كل المغاربة غير راضين على ما آلت إليه وضعية الرياضة المغربية، ونؤكد عليكم بأن الرياضة في حاجة الآن إلى دينامية جديدة للإقلاع، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير الأطر التنظيمية والقانونية لتشجيع الشباب على الممارسة والمنافسة.

وأخ بهذه المناسبة على أن جهة كلميم-السمارة وجميع العائلات تفتقد إلى أدنى التجهيزات وملاعب رياضية، كما أنها تعيش فراغاً من حيث نشاط الجامعات الرياضية.

لذلك، نجدد طلبنا بالعناية بهذه الأقاليم التي تضم شباباً ومؤهلين للعبء الرياضي، وقادرين على المنافسة الرياضية كباقي إخوانهم في الجهات الأخرى. وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

هناك رد على التعقيب؟ السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد وزير الشباب والرياضة:

شكراً السيد المستشار.

راه ماشي غير المغاربة اللي ما راضينش، حتى واحد ما يمكن يرضى بهاذ الوضعية، باش نكونوا واضحين، ياك ما كتبنا لك حتى أنا راضي على هاذ الوضعية؟ أبداً، أبداً.

ولكن دابا اليوم كايين خيار، واش غادي نقاوا مستمرين كنعقلو على ميدالية ولا على نتيجة في غياب إستراتيجية ومنظور يعني اللي غادي يوصلنا لنتائج أو نصبرو شي شوية؟

دابا اليوم خصنا، أنا قلتها، قلت أنا ما باقيتش قادر نواعد المغاربة بالنتائج، أعلاش؟ وقتلها بجمغرايت، حيث ما عندناش دابا، باش نكونوا واضحين، دابا خصنا عمل قاعدي، خصنا العمل ديال البداية، أشنو هو؟ هي فعلاً اهضرتي على البنى التحتية، نوفرو البنى التحتية، نشجعو الرياضة في المدرسة، نشجعوها في الأحياء، واحنا اليوم أعطينا واحد الانطلاقة ديال برنامج سميناه أبطال الحي غير باش نرجعو الروح لذيك الأحياء، لأن الأحياء راه اعطاتنا أبطال، ولكن اليوم فقدنا هاذ الشئ، فقدنا الأبطال أيضاً على المستوى المدرسي... إلخ، في الجامعات المدرسية.

إذن اليوم التوجه اللي كايين هو هذا، مع كامل الأسف هاذ الشئ كياخذ الوقت، لأن دابا احنا الرياضة كلها كيربطوها باش؟ بنتيجة ديال الفريق الوطني لكرة القدم، واسمحو لي ما كاييناش غير كرة القدم بوحدتها، كهنضر على منظومة ككل، على الرياضة ككل، واليوم عندنا الحمد لله عندنا واحد

"قانون الطب التقليدي والتكميلي والبديل"، وأصبح كقانون استرشادي لجميع دول التعاون الخليجي والشرق الأوسط، هادي في البحرين.

في المغرب آش كاين؟ في المغرب المشكل هو كاين واحد المرسوم قديم، مرسوم ديال 26 فبراير 1960، هاذ المرسوم تيقن اللي تنسميوه احنا مهنه العقاقيري، ساوها العقاقيري في ذاك الوقت، هي منظمة بهاذ الظهر، آش تيقول؟ تيقول بمقتضى هاذ الظهر هاذ المهنه ديال العقاقيري ما يديروها غير الناس أولا اللي يكون عندهم دبلوم، ثانيا يكون عندهم ترخيص من الأمانة العامة للحكومة ووزارة الصحة.

هاذ القانون متفق امعايا، السيد المستشار، أصبح متجاوزا، وأصبح من الضروري مواكبة التطورات التي عرفها هاذ الميدان، واحنا خدامين عليه.

كما أن النقطة الثانية اللي ابغيت نشير لها، أنه التحضير يعني تركيب الوصفات السرية كي قلت بالأعشاب هي محظورة بموجب مقتضيات القانون 17.04، اللي المادة 21 ديالو تتقول: "يمنع تحضير الأدوية السرية وصنعها وبيعها وكذا كل إشهار أو إعلان متعلق بها".

فاحنا متفقين، إلى يومنا كاين ثغرات كبيرة في هاذ الشيء، من غير ذاك المرسوم ديال 1960، احنا ابدينا مع جميع المتدخلين، مع الوزارات باش التنسيق مع الجهات والجمعيات المختصة باش نفكر جديا في تنظيم المهنة وجعلها تخضع لمعايير الجودة والمراقبة بحال اللي كاين قلت في البحرين إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل السي فخاري.

#### المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير على الجواب ديالو. بطبيعة الحال هناك اهتمام المواطنين بالأعشاب أو الطب البديل، ولكن حماية المستهلك هو هاجس الفريق الاستقلالي، يعني لا بد من التقنين كما هو الشأن في مجموعة من الدول، هناك بعض الأعشاب مسمومة تؤدي بالمستهلك إلى درجة كبيرة من المخاطر، وتباع في محلات الأعشاب بدون رقيب.

هناك كذلك بعض الأعشاب نافعة، ولكن لا تحترم فيها المقادير، لأن هناك ضعف التكوين في تروچ هاذ الأعشاب، مثلا هاذ القضية ديال (Aloe vera)، كلشي تيقول لك هادي (Aloe vera)، صافي (Aloe vera) راه ولات كنداوي على كلشي، راه مشكل هذا، السيد الوزير.

هناك أساتذة الأعشاب، ولكن لا توجد صيدليات الأعشاب، يعني كما قلت، السيد الوزير، أنه الطب البديل هو الأعشاب أو الحجامة أو

ولكن هناك بعض المعوقات في استخدام الأعشاب في زمننا هذا لعدم معرفة بعض أساء الأعشاب التي تم وصفها في المؤلفات القديمة أو اختلاف أسائها من منطقة إلى أخرى، وافئثار العديد من المتعاطين للطب الشعبي للعلم والخبرة، الشيء الذي يتطلب من المهتمين صقل موهبتهم بالدراسة والقراءة وقراءة الكتب والتعلم على يد محترفين في هذا المجال من داخل وخارج المغرب، من أجل العمل بشكل مهني واحترافي، مع ضرورة فرض تحاليل طبية للأعشاب المعروضة للبيع، والتأكد من سلامتها ومدة صلاحيتها، وتنظيم المهنة وتقنينها، لإيقاف التناسل الفوضوي في قطاع بيع الأعشاب الطبية، ومعرفة ما مدى أهلية هؤلاء الممارسة الطب الشعبي والتداوي بالأعشاب.

السيد الوزير،

سؤالي هو: ما هي التدابير والإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتقنين الطب البديل سواء التقليدي أو التداوي بالأعشاب؟  
وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد الحسين الوردي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا الشكر الجزيل لفريق الوحدة والتعددية على طرحه لهاذ السؤال المهم.

فالمفهوم ديال الطب البديل هو في مفهومه الشامل كيقض العديد من العلاجات اللي شرت لها، اللي تيجي لها الموطن عموما، والمواطن المغربي، كالعلاج بالأعشاب الطبية والعلاج بالإبر الصينية، حتى هي (l'acupuncture) داخلة في هاذ الشيء، والحجامة اللي كانوا تيديروا وتيحيدوا الدم... إلخ، لساعات كاين اللي تيداوي بلسعات النحل.

بالإضافة إلى هاذ النقطة هادي، النقطة الثانية اللي ابغيت نشير لها، يا للأسف المواطن ليست له دراية كافية بالمخاطر، ما عندوش الدراية بالمخاطر التي تنتج عن سوء استخدام الأعشاب اللي أشرت لها، فاللي تيسعملها عند خلط الوصفة الطبية، تيلط ذاك الأعشاب وهي هاذيك الوصفة الطبية، التي تكون في بعض الأحيان خلطة سرية، وهي ضدا على القانون.

قبل ما نجاب مباشرة، أولا الإشارة إلى النقطة اللي كتبنا لي مهمة، المنظمة العالمية للصحة وجامعة الدول العربية تشجع على هاذ الطب البديل، تشجع عليه حتى المنظمة العالمية للصحة، كاين دول مثلا كدولة البحرين صاغت قانون خاص بها للطب التقليدي والتكميلي والبديل، سأتو

وخاصة الفقراء والمعوزين والمهمشين في المجتمع.  
السيد الوزير،

تظهر لي لازلنا أمام صحة بسرعتين، صحة الأغنياء والتي من لهم القدرة على الدفع، والصحة ديال الفقراء حسب الإمكانيات المتوفرة لدى وزارة الصحة، والدليل هو نمشيو نشوفو أشنو واقع في المستشفيات ديال الأقاليم، جميع الأقاليم ديال المملكة، لأن، السيد الوزير، تفعيل هذه المقترضات ديال القانون 85.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية انطلقت بشكل جزئي إقصائي، يعتمد على المنطق المحاسبي الصرف، أي أن الحكومات السابقة والحالية اهتمت أكثر بمن له القدرة على الأداء والمساهمة في تغطية النفقات الصحية وتكاليف العلاج وتحمل المخاطر، وبالتالي اختارت الموظفين والعمال والمتقاعدين بالقطاع العام والخاص، وهي فئة تمثل 34% من الساكنة، وتركت الباقي أي ما يقارب على 66%- ينتظرون لمدة 10 سنوات لتبدأ من جديد في التجزئة بمن يعتبرون في خانة ذوي الدخل المحدود، وقسمتهم إلى فئتين لكي تفرض على الفئة الأولى الأقل فقرا مساهمة مادية سنوية، وتمثل فئة ذوي الدخل المحدود، وهي من 28% من السكان، أي ما يقارب 8 المليون ونصف، موزعة بين الفئة الفقيرة والفئة الأكثر هشاشة.

ثم انطلقت العملية في بداية سنة 2013 بشغرات كبيرة وإقصاء عدد كبير من الفقراء والمعوزين من ولوج العلاج والدواء بسبب عدم توفرهم على بطاقة (RAMED) للتعقيدات، وهاذ الشيء، السيد الوزير، راكم عارفين التعقيدات إدارية ومسالك معقدة للولوج للعلاج.

لكن، السيد الوزير، ما هو مآل الفئة المتبقية من المواطنين المقصين من النظامين، والتي تمثل مليون مواطن، وهي فئة المستقلين والأشخاص الذاتيين الذين يزاولوا مهنا حرة ونشاطا غير مأجور، والتجار الصغار والحرفيين والصناعة التقليدية والفلاحين الصغار والصيد البحري والطلبة وغيرها من المهن الحرة؟  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكر.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد وزير الصحة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، السيد المستشار المحترم، أنت عارف أنه إيجاد الحلول الكفيلة بتوفير الخدمات الصحية لجميع المواطنين والمواطنات على الصعيد العالمي، دزنا بثلاثة مراحل على الصعيد العالمي، والمغرب منخرط في هاذ الشيء:

الإبرة، هو المخاطر ديالها يجهلها المواطن. بطبيعة الحال أن المنظمة العالمية هي تشجع، ولكن ماذا فعلنا داخل الحكومة ديالنا اللي يمكن تحمي المستهلك من المخاطر ديال هاذ الأعشاب؟  
شكر السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد وزير الصحة:**

احنا متفقين، اللي قلت لك أنه يروج لمنتجات عشبية ولا طبية اللي تبتقال عليها أن تنفع وتتشافي كلشي، جميع الأمراض، بينما هي غير معروفة لدى المؤسسات العلمية لا الوطنية ولا العالمية، واستعمال هذه المنتجات عندو آثار جانبية تهدد صحة المواطن، وكنت شرت لها في واحد الرسالة كنت صيفتها ل"2HACA"، ملي سمعت ذاك البرامج لأن تزدادوا عندنا الناس تيسعلموا هاذ، كين بعض الناس تيروجوا كاع كيتولوا ما عندكش الفلوس ما تشرش الدواء، خذ غير هاذ الوصفة، خلط هاذي مع هاذي وهاذي. فهاذ الشيء فيه تغليب للرأي العام واستغلال الأمية -قولها الأمية- المتفشية في صفوف المقبلين على هذه المنتجات والوصفات.

احنا متفقين لابد من التقنين، هاذ الشيء قلت لك ابدنا فيه، خص اشوية ديال الوقت، ابدنا مع جميع الجهات والمجمع المدني والمدرسة اللي كايته في تاونات باش نشوفو كيفاش تقننوا هاذ الشيء اجمال اللي دارت البحرين إن شاء الله.  
شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآتي الثاني موضوعه تفعيل مقتضيات القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية ودعوة الحكومة إلى استدراك الثغرات التي يعرفها تطبيق هذا القانون الذي يقضي فئات عريضة من المجتمع المغربي.  
الكلمة لأحد السادة المستشارين، السي عثمان تفضل.

**المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد الوزير، أكدت بعض الدراسات أن مساهمة الأسر المغربية في النفقات الصحية لا تقل عن 58%، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تفعيل مقتضيات الدستور الجديد في ضمان الرعاية الصحية للمواطنين بمختلف فئاتهم الاجتماعية، ودون التميز في الاستفادة من الخدمات الصحية،

<sup>2</sup> Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

ديال... إلى ما كانتش البنيات التحتية، إلى ما كانتش تعزيرها، إلى ما كانتش العدل في توزيعها على الصعيد الوطني، ما غادي نديرو حتى حاجة. شكرا، أنا ربما غادي نزيد بعض الأفكار.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب، تفضل السي الحنكوري.

#### المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم.

بالفعل التغطية الصحية الإجبارية ابديناها في 2005، وصلنا إلى التغطية ديال 34%، السؤال ديالنا واش غادي نكتفيو بهاذ الشيء؟ السيد الوزير،

راه لقينا واحد العدد ديال الفئة ديال المجتمع، رغم الرغبة ديالهم في الانخراط ما اعطيناهم الإطارات فاش ينخرطوا، أمثال عديدة، المهن الحرة، المحامين، الأطباء، التجار، الفلاح، هاذ الناس كلهم ابغاو ينخرطوا... الصناع التقليديين.

نوجدو لهم الإطارات باش ينخرطوا هاذو الناس هاذو بطريقة أو بأخرى، لأن الصندوق ديال الاحتياط الاجتماعي غادي يجي واحد الوقت غاي يتسالى، خص نكثرو في المشاركة.

إذن، السيد الوزير، احنا نقولو لكم هي أنه نمشيو للقدام، ما نكتفيوش بـ 34%، لأن كاين واحد العدد ديال الناس اللي تينخرطوا في هاذ لآخر، وما اعطيناهم فرصة.

وعندي واحد النقطة اللي نزيدها، السيد الوزير، (RAMED)، في الحقيقة (RAMED) واحد المكسب مهم، إلا أنه ما خاصناش غير نصفقو، (RAMED) راه باقي كاينين مشاكل ديال (RAMED)، مشاكل فينا هما؟

بغض النظر هذا عندو الحق، هذا ما عندوش الحق، (RAMED) راه ماشي كافي، ما تقارنوهش مع (AMO)، نعطيك مثال بسيط: مول (RAMED) باش غيشري الدواء، بمشي لـ (la pharmacie) يخلصو من جيبو، العكس ديال اللي عندو اللي منخرط في منظمات الاحتياط الاجتماعي، لأن خصنا نلقاو واحد السبيل باش نعاونو هاذ المحتاج من (RAMED).

نديرو واحد البطاقة، واحد الثمن رمزي، واحد المساهمة، لأن باقي الضعيف كيشتكى من الدواء اللي غالي، لأن رغم أنه عندو البطاقة ديال (RAMED) لأنه ما كافيش باش يشري بها الدواء. الحقيقة (RAMED) كيستافد من خدمات صحية داخل المستشفى، ولكن خارج المستشفى خصو يخلص من جيبو.

لهذا، السيد الوزير، نتطلبو لكم أنه كاين مكتب، كاين لآخر، ولكن

المرحلة الأولى في أواخر السبعينات كان اجتماع في (Alma-Ata)، كان في ذاك الوقت الناس كيناديو، والمنظمة العالمية للصحة على رأسهم، الصحة للجميع في أفق 2000، وعرفنا وصلت 2000 ما كاين والو.

تدارك الأمر في المرحلة الثانية في التسعينات، عرفوا بأن الصحة للجميع ما غاديشاي تكون، وعاولو ثاني ابقى شعار ثاني هو شعار تحقيق أهداف الألفية للتنمية، اللي قلنا الأرقام اللي كانوا هما 8، اللي كانوا 1990 خص ينقصوا في 2015، مثلا منها تخفيض وفيات الأمهات، الأطفال، الفقر... إلخ. ودابا اتضح لنا إلى يومنا هذا لأن 2015 ابقات لها عامين، بأن كثير من الدول على الصعيد العالمي ما غاديشاي تحقق أهداف الألفية.

دابا امشينا على الصعيد العالمي، والمغرب انخرط كذلك في هاذ الشيء، نحو شعار ثالث وأخير، تنتمي أنه شعار التغطية الصحية الشاملة (la couverture sanitaire universelle)، والمغرب انخرط فيها، اعلاش؟ ثلاثة الأسباب:

السبب الأول، هو قلتها، هو ضعف القدرة الشرائية، الفقراء، المهمشين، ارتفاع أئمة الأدوية، فهو مطلب شامل؛

النقطة الثانية، هو التركيز الحقيقي لمبدأ الحق في الولوج للخدمات الصحية، اللي تينص عليها المادة 31 من الدستور؛

والنقطة الأخيرة هو العنصر الوحيد، لأن هاذ التغطية الصحية الشاملة هو اللي غادي تكون بوحدها اللي تمكن المواطنين والمواطنين المغريين من الاستفادة من الولوج إلى خدمات الصحة بجودة عالية.

المراحل اللي قطعناها في المغرب: 2005 التغطية الصحية الإجبارية، يعني (I'AMO<sup>3</sup>) اللي فيها (CNSS<sup>4</sup>) و (CNOPS<sup>5</sup>) اللي أشرت لها، واللي كاين (ANAM<sup>6</sup>) اللي تتسهر على (Le budget et le déficit)، وتيستهدف هاذ النظام المأجورين، تستهدف المأجورين في القطاعين العام والخاص.

ثم جات المرحلة الثانية 13 مارس 2012 اللي صاحب الجلالة أعطى التعميم ديال نظام المساعدة الطبية، اللي وخی تنقلو عليه كاين مسائل إيجابية، كاين إيجابيات كثيرة، ولكن كاين سلبيات، نقائص، مشاكل اللي دائما تنشير لها، اللي غادي نشير فقط إلى يومنا هذا 6 المليون و600 ألف مواطن ومواطنة، من بينهم 8 المليون تيستافدوا، أي 71% من الساكنة المستهدفة، كل يوم تنصاوبو 6955 بطاقة "RAMED<sup>7</sup>" يوميا.

دابا أشنو حققنا في هاذ... ودابا ابقات المرحلة الثالثة اللي ابديناها في أواخر 2012، وابديناها كذلك في 2013، هي الحكامة، لأن البطاقة بوحدها ما تدير والو، هاذ البطاقة أشرت لها لا ديال (AMO) ولا

<sup>3</sup> Assurance Maladie Obligatoire

<sup>4</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

<sup>5</sup> Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

<sup>6</sup> Agence Nationale de l'Assurance Maladie

<sup>7</sup> Régime d'Assistance Médicale

ما نكتفيوش، راه باقي واحد العمل أمانا، وهاذ الناس اللي عندهم الرغبة باش ينخرطوا في (l'AMO) خصنا نساعدوهم ونعطيوهم الإطار باش ينخرطوا.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.  
الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

#### السيد وزير الصحة:

احنا متفقين، احنا ما عمرنا قلنا مكنتيين ولا راه فرحانين، أنا قلت لك دايمًا تندوي على (RAMED)، في الإيجابيات تندوي بشوية، ولايني السليبات والنقائص تندوي أكثر، وقتها لك أمامكم، لأن هاذ الشي اعلاش غتخبعو؟ بالعكس، احنا خدامين.

غير النقطة الثانية اللي ربما هاذ الشي راه جميع بلدان العالم، في التغطية الصحية ابداء تدريجيا، كلهم ابداء اجالنا، يعني (tout est relatif)، مثلا ملي شرقي لمثل بسيط، شرقي لواحد النقطة ديال شراء الأدوية من طرف هاذ الناس اللي عندهم (RAMED)، احنا غادين خدامين وابدنا في بعض... مثلا اللي تنسموه احنا، سمحو لي بالعربية، (le tiers payant)، احنا ابدنا في بعض الأدوية أنه دابا هاذ الناس تيمشيو لـ (la pharmacie) تيعطيه البطاقة تيعطيه الدواء، ولاخر يخلصو.

احنا غادين تدريجيا، ولايني هاذ الشي راه خصك تشجع هاذ الصيادلة، وعاود ثاني خص الزيار.

هاذ الشي راه غادي تدريجيا، بعض الأرقام كنا الأرقام 14%، 16% ديال التغطية الصحية قبل 2005، 2005 وصلنا لـ 34 بالتغطية الصحية، دابا ها 34، نظام المساعدة الطبية 8,5 ديال المواطنين والمواطنات هي 28%، وصلنا منهم 71%، نهار غنوصلو للتغطية الشاملة غنكونو 62%، احنا ضمناها غادين فيها، غتبقى لنا 38%، هاذي اللي تتشير لها، 38% هي المأجورين المستقلين والفئات الأخرى، اللي احنا ابدنا خدامين، هاذي أكثر من عام وكنا كنخدمو على سيناريوهات مع الاتحاد الأوربي، الناس اللي عندهم، وصلنا لجوج السيناريوهات اللي أنا ناقشتهم هاذي شي أكثر من 3 أو 4 الأسابيع مع السيد رئيس الحكومة.

السيناريو الأول أشنو هو؟ هاذ الفئة اللي تتشير لهم، إما الإدماج التدريجي في صندوق الضمان الوطني للضمان الاجتماعي، يدخلوا في (CNSS) اعلاش؟ لأن (CNSS) عندها أولا تجربة، عندها مكاتب على الصعيد الوطني، وكاينة، وهذا قانون 65.00 تينص على هاذ الشي.

كاين السيناريو الثاني، هو جديد، هو يهدف هذا السيناريو إلى فصل النفقات الأمراض المزمنة والمكلفة عن باقي الأمراض، هاذ السيناريو الثاني يقول لك إنشاء صندوق إعادة التأمين (La caisse marocaine de

غير المكلفة.

وأنا مع الطرح الأول لأن كاين التجربة دياهم، وهاذ الشي شرتو لرئيس الحكومة، تنتسناو إن شاء الله أنه ندوزو...  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه وقع المضافات الغذائية على صحة المغاربة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،  
السيدة المستشارة،  
السادة المستشارين،

السيد الوزير، تعج الأسواق المغربية بالمنتجات الغذائية التي تتضمن مضافات غذائية تؤدي أغراض معينة، تحمي المنتجات من التلوث والفساد أو تستخدم كمواد ملونة أو منكهة، إلا أن مجموعة من الدراسات الطبية أثبتت مدى خطورة هذه المضافات على صحة الإنسان، إذ يؤدي تناولها إلى الإصابة بأمراض السمنة والقلب والشرايين والحساسية والسرطان... إلخ.

وانطلاقا مما سبق، نساتلكم، السيد الوزير:  
ما هي الإجراءات التي اتخذتها لحماية المستهلك المغربي من خطورة المضافات الغذائية؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،  
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،  
الشكر الجزيل للفريق الحركي بمجلس المستشارين لطرح هذا السؤال.

والعلمية. اليقظة الصحية حول التأثيرات الصحية والتسمات التي تقوم بها في وزارة الصحة. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.  
الكلمة لكم السيد المستشار، تفضل.

#### المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الوزير.

أولا تشكرك، وأنا على الخصوص تشكرك لأنه وزير كنسير واحد القطاع كبير وجد معقد، ولكن تنحيو الشجاعة ديالك في هاذ في هاذ الباب.

فعلا، هو تمت المصادقة على القانون ديال 28.07 اللي كيتعلق بالسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية، وهو قانون كنعتهروه بالأهمية بمكان، لكن مازلنا كنعنظرو المراسيم والمقتضيات التطبيقية ديالو، هذا أولا.

ثانيا، أنا ابغيت نشير بأنه كاين المواد كيتحليلوا عليها بعض المنتجين والمستوردين ديال هاذ المواد اللي كيجرحها القانون، وكيعنونها بعض المكونات اللي الدراسات الطبية بينت الخطورة ديالها على الإنسان، كندكرو على سبيل المثال لا الحصر، هاذ E220 و E221 و E222 و 28 اللي كنعن واحد المادة ديال السولفيت، ما يسمى بالسولفيت.

هاذي أنا ابغيت هذا تيجري كله باش نعطيك واحد الصورة اللي تنعيشوها يوميا، الأبناء ديالنا اللي كيمشي كيشد 2 دراهم ودرهم على والديه كيمشي كيجري للحنوت كيشري ذاك (chips)، هاذك ملون بواحد المادة طبعا كندخل في هاذ المواد الخطيرة، هنا وكاين واحد المادة أخرى اللي (aspartame) اللي كتدار في المشتقات ديال الحليب، إلى امشينا غير لدانون كنعنق فيها هاذ المادة.

هاذو مواد خطيرة، وبالتالي المطلوب وهو المراقبة الصارمة في هاذ الباب، وهاذ الشي اللي قلت لك على الأبناء ديالنا كيمشيو كيشيرو ذيك المواد اللي هي حتى في (biscuit)، حتى في ذاك لآخر، هذا غادي نكونو منو واحد الجيل كيجرض بداية من عشر سنين كيبيدي المرض ديالو بالحساسية وبالسرطان وبالقلب... إلخ، وكونوجدو واحد الجيل هشيش، هذا خطير جدا.

وكنعنطبو منك، السيد الوزير، واحنا عارفين الجدية ديالك باش تقويو المراقبة على هاذ النوع ديال المنتوجات اللي كهم الصحة ديال المواطن. وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، تفضل السيد الوزير.

إلى اسمحتي لي، السيد المستشار، قبل ما نجأوبك مباشرة، الوزارة في هاذ الشأن هذا كاين تدابير إجراءات تديرية على أرض الواقع، وكاين كذلك الوقاية الاستباقية.

النقط اللي ابغيت نشير ليهما ثلاثا:

أولا استعمال المضافات الغذائية، إلى ابغينا نسميها عموما، هي إشكالية عالمية، وفي تصاعد مستمر، نظرا لتغيير نمط عيش المستهلك، كثرة اللجوء للأطعمة الجاهزة، وهاذي ما يمكنهاش تكون بدون هاذ المضافات، استهلاك مواد غير محلية، مواد موسمية خارج مواسمها، تيديروا ليهما ذاك الشي باش تبقى تتباع.

النقطة الثانية اللي ابغيت نشير لها هي زيادة الكمية ديال هاذ المضافات، ملي كنعنكون زيادة الكمية اللي خصها تكون عند حدود المسموح، تؤدي إلى مضاعفات خطيرة، القلب، الكبد، الكلي، الجهاز العصبي، وقد تؤدي إلى تكوين الأورام السرطانية وأمراض الحساسية.

النقطة الثالثة هي الضوابط والقوانين المنظمة لاستعمال المضافات الغذائية. في المغرب، المغرب يتبع كجميع الدول، يتبع هاذ المضافات الغذائية عن الإجراءات اللي منبثقة عن واحد اللجنة دولية تقنية اللي تنديرها جوج ديال المنظمات، منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة يعني (FAO<sup>8</sup>). هاذ اللجنة التقنية ديال هاذ جوج المنظمات، تتدير معايير دولية اللي تتبعها الدول، وتندير (Ce qu'on appelle)، اللي تنسميها احنا (les normes internationales).

أشنو هما الإجراءات المتخذة على أرض الواقع؟

كاين دورية وزارية مشتركة بين وزارة الصحة ووزارة الفلاحة، حتى واحد ما يمكن يزيد هاذ المضافات إلى ما اعطاتوش هاذ اللجنة الترخيص، وإلا إلى جابها من الخارج تيكون تابعة لهاذ الشي اللي قلت لك هاذ اللجنة التقنية العالمية، لا يمكن استخدام أي مضاف غذائي جديد إلا بعد موافقة اللجنة الوزارية.

النقطة الثانية، باش نخدو من هاذ التأثير كاين المرسوم ديال 2002 اللي تينص على عنونة المواد الغذائية (l'étiquetage) ديال (les produits) ديال 2002، واللي تعدل في 16 ماي 2013، هاذي يالله تعدل باش تزدادو فيه إشارات إضافية، مثلا (le caféine) ما كانتش في ذاك الوقت، وأنا طيب نقول لك (caféine) اللي تيسلمك أكثر من 400 ملغرام يوميا خطير على الجهاز العصبي، على القلب، إلى آخره.

ثانيا، تزداد في هاذ الشي العنونة الإلجبارية والنسبية، باش كل مادة نعرفو النسبة ديالها في هاذ الشي، هذا مرسوم جديد اللي غيدخل لحيز التطبيق من دابا 6 أشهر.

أما فيما يخص الوقاية الاستباقية، فهنا اليقظة الصحية، اليقظة القانونية

<sup>8</sup> Food and Agriculture Organization



**السيد وزير الصحة:**

أنا ما عنديش، ما تنظنش عندي شي إجابة على اللي قلتي على...  
أولا، الكمية، لأن ملي تندوي مثلا، الأمثلة اللي اعطيتي، (chips)،  
ولا شي حاجة أخرى، غير خصنا تنفاهمو، راه ماشي هناك المضافات هي  
اللي السرطان ولا... غير ما خصش تدوز الكمية المسموح بها، هذا هو  
الفرق، أما هاذيك راه لابد منها، لأن في العالم كلو ما يمكنش، لأنه  
غنصاوب (chips) دابا خصك تبعو من دابا ربع ساعة ولا تلوحو، خص  
هذا هو المراقبة اللي كايته، وهاذ المراقبة عنجي تدريجيا لأن ماشي تنهرب،  
ماشى وزارة الصحة بوحدها، وزارة الصحة ما تمشيش يعني  
لـ (supermarché) آرى لي نشوف، ولايني كايته لجنة وطنية لمحاربة  
الغش والزجر اللي احنا داخلين فيها مع وزارة الفلاحة، ربما ما تنقوموش بما  
فيه الكفاية، أنا متفق معك، وأنا متفق معك كذلك أنه صحيح أننا ما  
تنشوفوش كلشي، راه كين الحاجة اللي كنتدخل بـ (contrebande)،  
كين الحاجة اللي غيقول لك هو تيجيب... هاذ الشي كلشي متفقين عليه.  
كل ما في الأمر هو إشارات قوية، احنايا هاذ الشي ما تنتساهلوش  
معه، ربما تنساو شي أمور، ربما ما تنديروش كلشي، ماشي ربما، صحيح ما  
تنديروش كلشي، ولايني راه ما تنتساهلوش معه، وهاذ الشي خصنا  
نتعاونو فيه كلنا، أي مواطن، أي منتخب، جمعيات المجتمع المدني، باش أي  
واحد بانت ليه شي حاجة باش احنا... لأن ما عندناش احنا الإمكانيات أن  
أي حاجة في أي (supermarché)، في الناظور، في الدار البيضاء، ما  
يمكنش، لا يمكن، هاذ الشي راه مشكل تيهمننا كلنا.  
فيما يخص المراسيم التطبيقية، القانون راه خرج، راه اعطى ستة أشهر  
باش يدخل حيز التنفيذ.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة في  
هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية حول  
دور التسويق في إنعاش قطاعات الصناعات التقليدية، وسيتولى الإجابة  
عنه بالنيابة الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكامة. الكلمة لأحد  
السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

**المستشار السيد محمد أمحمدي:**

شكرا السيد الرئيس.

غير إلى السمحت لي، الله يجازيك بخير، وهو نحن في فريق الأصالة  
والمعاصرة نفضل تأجيل هاذ السؤال إلى الأسبوع القادم إن شاء الله، نظرا  
لما له من أهمية، خصوصا فيه أجوبة تقنية، وهناك اتفاقية موقعة بين الغرف  
ديال الصناعة التقليدية ودار الصانع، والسيد الوزير هو اللي غادي يفيدنا

في الموضوع.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

ما كين مشكل.

إذن نتنقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس  
الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، السؤال الآتي الأول حول  
ارتفاع الأسعار.

الكلمة لأحد السادة مستشاري التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

**المستشار السيد محمد المفيد:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتين الوزيرين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد كثر الحديث عن حماية المستهلك وتعدد الجمعيات المهمة بذلك،  
خصوصا في ظل الارتفاع المتزايد لأثمنة المواد الاستهلاكية، سواء الغذائية  
منها أو غيرها من المواد الضرورية للحياة اليومية للمواطنين.

وتعتبر فواتير الماء والكهرباء من أقسى الفواتير على المواطنين، خصوصا  
الفئات الفقيرة منهم، حيث لا تعرف هذه الفواتير ضوابط محدودة، بل  
تتباين من مدينة إلى أخرى، وتبعا للجهة المخول لها مسؤولية توزيع الماء  
والكهرباء.

أمام هذا الضغط المتواصل على جيوب المواطنين، نساءلكم، السيد  
الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تعتمون القيام بها من أجل إعادة  
دراسة أثمنة الماء والكهرباء حتى لا تبقى عبئا على المواطنين وثقلا يهك  
جيوبهم آخر كل شهر.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

**السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف****بالشؤون العامة والحكامة:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحكم لهاذ السؤال، اللي بالفعل  
فيه إشارة عامة لارتفاع الأسعار، وفيه إشارة خاصة للموضوع ديال الكهرباء  
والماء.

فيما يتعلق بالإشارة العامة، أود أن أقول ما يلي: هو في الحقيقة بالفعل

للمستهلكين ديال واحد الفئة معينة.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل، هناك تعقيب؟

#### المستشار السيد محمد مفيد:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الواضح والصرح.

إننا نعتز بشخصكم كمسؤول وله كفاءة، لنا فإن أسباب نزول هذا السؤال مرده إلى ما تداولته اليوم وسائل الإعلام الوطنية حول ارتفاع الأسعار، وأخص بالذكر أسعار المواد الأساسية والاستهلاكية، كالماء والكهرباء والغاز، وبالتالي كافة المواد الغذائية والأساسية التي يحتاجها المواطن، ونحن مقبلون، كما قاتم، السيد الوزير، على شهر رمضان الأبرك. بالإضافة إلى وسائل الإعلام الوطنية، هناك أصوات تؤكد على أن قنينات الغاز تعرف اليوم نقصا بحوالي 2 كيلو، وستعرف ارتفاعا صاروخيا، مما خلق ارتباك كبير لدى الفئات المعوزة، مؤكداً لكم أن هذا الأمر إن كان حقيقة فهي الطامة الكبرى، السيد الوزير، مبرزا لكم، السيد الوزير، أن المواطن ليس مستعدا لقبول أي زيادة، خصوصا في الأسعار في هاذ الوقت الراهن، كما تعلمون الأزمة وصعوبة المرحلة، هاذ الشي راه معروف عند الجميع.

ومن أجل معرفة الحقيقة، مرة أخرى نريد منكم وإلحاق التزاما حكوميا بعدم الزيادة في أسعار المواد الأساسية، مع العمل على تكثيف وسائل المراقبة والسيطرة على تطبيق قانون مراقبة الأسعار تطبيقا صارما، والعمل على فتح ملف الدعم المقدم للمواد الأساسية، وعلى رأسها الغاز، وأخص بالذكر معامل تعبئة قنينات الغاز، طالبين منكم فتح هذا الورش والكشف عن أساء المستفيدين منه في جو هادئ ومسؤول، مؤكداً لكم أن إصلاح أي ورش من الأوراش المفتوحة، لا يمكنه أن يكون بالتصريحات والتصريحات المضادة أو الغوغائية كما يقال، وإنما بالجلوس إلى طاولة الحوار في جو جاد ومسؤول يتبادل فيه مختلف الفرقاء الآراء والآراء المضادة، مؤكداً أن في حزبنا، التجمع الوطني للأحرار، متفقين على فتح كل الأوراش الإصلاحية التي تخدم مصلحة الوطن والمواطنين والمشاركة فيها من موقعنا كعارضة بناء هادفة لدعم المقاربة التشاركية التي نص عليها القانون.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير، تفضل.

عندما يأتي مناسبة من المناسبات كشهري رمضان، أو ملي كنتجي فترة من الفترات كفصل الصيف، يكثر الحديث عن الزيادة في الأسعار باعتبار أنه بالفعل هاذ الفترات تكون فترات ديال الزيادة في الطلب، وملي تكون زيادة في الطلب أكد أنه الأسعار... لأننا في المغرب كما تعلمون في دولة اللي السوق ديالها منفتحة، وبالتالي تكون هناك هاذ الطلب تيأدي إلى في بعض الأحيان إلى الرفع من الأسعار.

لكن ما يجب أن نقوله هو أنه الأسعار لحد الآن فيما يتعلق بجميع المنتجات، اللي هي منتجات اللي كنتخضع للعرض والطلب، لحد الآن من خلال المعطيات الأخيرة ديال أواخر شهر ماي، ديال المندوبية السامية للتخطيط الأسعار هي في حدود المعقول جدا، وأنه مكابنش فارق بين الأسعار الحالية والأسعار اللي كانت في نفس المدة ديال 2012. وبالتالي، من هاذ الناحية ليس هناك تفاقم.

المسألة الثانية اللي هي مهمة، السيد المستشار المحترم، تتعلق بالماء والكهرباء، تتعرفوا على أنه الدولة بالفعل الأسعار كلها محررة، لكن كين 15 منتج وخدمة اللي الدولة يا إما كتراقبها، يا إما كندعمها، ومنها الأسعار اللي تفضلتو بها ديال الماء والكهرباء.

هاذ الأسعار ديال الماء والكهرباء فيهم جوج ديال الأنواع، فيهم الأسعار اللي هي مرتبطة مباشرة بالوكالات ديال التدبير الجماعية، سواء الوكالات المستقلة اللي تتعرفوا، أو فيها تدبير مفوض اللي هي مجموعة من المدن، وفي كلتا الحالتين الأسعار ديالها ما يمكنش تقولو على أنه أسعار متروكة حبلها على الغارب، وأنه يمكن ترتفع بين عشية وضحاها، وإنما هناك لجن أولا بالنسبة للأسعار ديال الوكالات اللي وزارة الشؤون العامة والحكامة اللي تتبعها وما يمكنش شي سعر يزيد إلا إذا كان بالتوافق مع هاذ اللجنة، وهي اللي أعطت (l'aval) ديالها (l'accord).

فيما يتعلق بالتدبير المفوض، كما تعلمون التدبير المفوض للجماعة أو المجموعة الحضرية هي اللي مطلوب منها، هي الشريك، هي اللي دايرة دفتر التحملات، والمنتخبين في هاذ الجماعات الحضرية هما اللي يتابعوا هاذ الالتزام بدفتر التحملات مع الوكالات ديال التدبير.

لحد الآن من 2006 إلى الآن، السيد المستشار المحترم، لم يتم الزيادة في أسعار الكهرباء والماء، بل إن الحكومة حرصا منها على الحفاظ على القدرة الشرائية، قامت بمجموعة من الإجراءات اللي هي إجراءات ديال التخفيض من الأسعار، كان آخرها هو أنه حيدت ذيك الضريبة اللي هي معروفة، الرسم عفا، ماشي الضريبة، على السمي البصري، واللي من المفروض أنه يستافدوا منو أكثر من 4,7 مليون أسرة مغربية (les abonnés)، واللي غادي توصلنا التخفيض ديال السعر ديال الكهرباء إلى حدود 24 درهم في الشهر بالنسبة للأسر، وأيضا اتخذت قرار آخر ديال الدمج ديال القانون السابق القانون ديال المرسوم ديال 54، واللي من خلاله تمكنا على أننا نقلصو الأسعار بين 7 إلى 17% بالنسبة

**المستشار السيد غلال عزوي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كما تعلمون، السيد الوزير خلال شهر رمضان المبارك تزايد استهلاك الأسر المغربية لمجموعة من المواد الغذائية الأساسية. وفي هذا الإطار، تعرف أئمة هاته المواد بعض الارتفاع في هذه المناسبة برسم كل سنة.

ولذلك فنحن نطالب الحكومة بالعمل على توفير المواد السالفة الذكر خلال هذا الشهر الكريم بالكميات اللازمة، ضمانا لعدم الزيادة في أسعارها، ونطالبهم كذلك بضمان نجاعة مراقبة الأئمة حتى يتمكن المواطنون المغاربة من اقتناء هذه المواد بأئمة معقولة، ولكي لا تتضرر قدرتهم الشرائية بشكل كبير نتيجة ذلك.

وفي نفس السياق، تثير الانتباه إلى ظاهرة خطيرة تزداد حدتها خلال هذا الشهر الكريم، ويتعلق الأمر بظاهرة التهريب، بحيث تعرف بعض مناطق المملكة، خاصة بالجهة الشرقية رواجا كبيرا للبضائع والسلع المهربة، وخاصة منها التمور والمواد الغذائية رديئة الجودة، والتي يتم عرضها للبيع بأثمان زهيدة، بحيث أصبح تراجع المنتوجات الوطنية، هذه المنتوجات لا تخضع لأدنى شروط ومواصفات الجودة.

كما نسجل بهذه المناسبة ضعف مراقبة المصالح المختصة لبيع هذه المواد التي يتم عرضها بجميع الأسواق وفي الشوارع والأرقة.

ولذلك، نسألكم، السيد الوزير، ما الذي قامت به الحكومة من أجل توفير هذه المواد الغذائية الضرورية بمناسبة شهر رمضان وضمان مراقبة أئمتها؟ وما هي إستراتيجية الحكومة للحد من رواج المواد المهربة، حفاظا على صحة وسلامة المواطنين؟  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة****والحكومة:**

شكرا السيد الرئيس.

أود أن أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال، الذي بالفعل هو عندو ارتباط بالسؤال السابق، لكن ما يمكن أن أقول هو السؤال ديالكم فيه 3 ديال المناحي، عندو شق يتعلق بالتأمين، شق يتعلق بالمراقبة وشق يتعلق بالتهريب.

فما يمكن أن نقوله هو أنه بالفعل لأن الآن الفصل ديال الصيف ودخول

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة****والحكومة:**

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري أهنتكم، السيد المستشار المحترم، على الكلام ديالكم والتي جا فيه أنكم مع جميع الإجراءات الإصلاحية ديال الحكومة من موقع المعارضة البناءة، وأهنتكم أيضا على غيرتكم، هاذ الغيرة اللي عندكم في المعارضة، لا يخفى عليكم على أنه الحكومة تتقاسم معكم نفس الغيرة.

سيدي، التداول الصحفي، المغالطات الصحفية، التشويشات الصحفية، ما خلات ما قالت. من هذا المنبر أقول بأنه الحكومة لا تتبنى أي زيادة الآن، إلى كين شي زيادات في البوطا ولا في غيرها راه هي من فعل السياسة. نحن نقوم بالواجب على أساس أنه نتابعو جميع الملفات، كان عندكم الملف في حجة فاس وصفرو ديال البوطا، كان ملف كلمية الراشيدية اللي زادت فيها 2-3 ديال الدرهم، فين ما كين هاذ البور ديال الزيادة نحن نتابع مباشرة مع المؤسسات اللي تنتج، وتعرفوا على أنه المعمل ديال صفرو وفاس كان فيه مشكل بين العمال وصاحب رب العمل، وقفهم ووقعت... إلخ، وبالتالي ما عندو علاقة.

قُولت الحكومة في جريدة يوم السبت بأنه ابن كيران يدعو بوليف للزيادة في أسعار الغاز والسكر، أسيدي السي ابن كيران ما قال لا لبوليف ولا والو، وما كاينش لحد الآن أي زيادة في هاذ المنتوجات.

وبالتالي، اللي نبغيو نقولوه هو أنه بالفعل في هاذ الفترة هي حساسة في تاريخ المغرب، ولكن أيضا فترة ديال رمضان خصو المواطن يعرف على أنه احنا نتكفوا المراقبة، كين مجموعة من الإجراءات، وزارة الداخلية اللي تحركت مشكورة، ودارت الاجتماع ديالها الرسمي من جميع القطاعات وأعطت التعليمات الصارمة لجزر كل المتلاعبين وكل السياسة، وإلى شفتو الصحافة، أنا كنت نتمنأكم أيضا تقولوا بأن الصحافة ديال اليوم جابت على أنه شي واحد في حجة فاس، كان تبيدير المحمص، تيجمع فيه وتيخزن الأطنان باش يزيد فيه في الأسعار ديالو في رمضان، وتم الحجز عليه وعلى الطائفة كلها اللي خدامة معه.

وبالتالي، هاذ الإجراءات احنا نتعملو وتقولو للمواطنين على أنه الحكومة في هاذ الساعة، في هاذ التاريخ ديال اليوم لم تعلن عن أي زيادة رسمية في المواد المدعومة ولا في المواد الأولية.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

إذن السؤال الآني الثاني موضوعه توفير المواد الغذائية الضرورية بمناسبة اقتراب شهر رمضان المبارك.

الأصالة والمعاصرة، تفضل.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد علال العزوي:

شكر السيد الرئيس.

السيد الوزير، مشكور على الجواب دياكم، نحن كذلك نتقولو بأنها سنة مباركة، فيها خيرات اللي غنعم على المغاربة كاملة، اللي هي ما تتخليناش بأنا نقولو في يوم من الأيام على أن يمكن تكون الزيادة، ما دامت المواد كايته خص المراقبة، المراقبة والضرب على يد المتلاعبين.

أعتقد على أنه هاذيك المراقبة، البعض منهم، الناس اللي ما عندهمش الغيرة على الوطن دياهم، اللي تيديروا ذيك المراقبة الاستباقية تيديروها بالمقلوب، تيسبتقوا وتيقول له احضي راسك أنا جاي لعندك باش ما يراقبوش.

هذا نتقول بأنه الوزارة دياكم والحكومة ككل ترد البال لهاذ الناس اللي هما عندهم هاذ الضمير اللي هو في الحقيقة ماشي ديال المغاربة الحقيقيين.

التهريب نتعرفو على أنه ممكن، جا في الجواب ديال وزير الصحة في السؤال اللي توضع لو على أنه التهريب يمكن يؤدي الصحة ديال المغاربة اللي ما نتعرفوش بأنه واحد المجموعة ديال المواد اللي هي فات الوقت دياها وتداول بواحد الشكل اللي هو غير صحي، وتيولي الفاتورة عند المغاربة مدوبلة، تياكلوها ويخلصها عاود تخلصها في الدوا.

الجالية المغربية اللي عرفت الإقامة دياها في ديار المهجر اقتصاد متدني، ابغيهاهم يدخلوا للمغرب ويلقاو أن المغاربة قايمين بالواجب دياهم ويلقاو المبتغي دياهم في بلادهم، وعاود يعوضوا ذاك الشئ اللي تمشي لهم بالنسبة للمواد الغذائية، ويلقاو بلادهم بأنه غادي ياكلوا مواد صحية ويوليو للعمل دياهم بواحد الصحة جديدة أخرى وصحيحة.

المراقبة الاستباقية راه قلتها، كين واحد الناس اللي هما تيبغيو يربحوا بواحد الشكل جشع، تياخذوا المواد من عند المستهلك ويعاودوا فيها البيع بواحد الشكل "على عينك آ بن عدي"، مكاينش اللي تيراقبهم، ابغيها الحكومة، عندنا سنة مزيانة بامتياز، الاقتصاد الوطني والاقتصاد اللي برا اللي تيساعدوا المهاجرين، كانوا تيدعموا بعض الأسر ما كاينش، ابغيها على الأقل الثروة ديانا وهاذ المنتج المغربي ياكلوه المغاربة كاملين وتساواو كاملين في هاذ الشهر المبارك.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المغاربة ورجوع المغاربة في الخارج ومن بعد موسم الحصاد جاي رمضان، وهاذ رمضان بالفعل بهاذ المعطيات تيجعل واحد الطلب في هاذ الفترة، وملي تيكون هاذ الطلب بالفعل تتكون خاصة المنتوجات اللي هي رئيسية وتستهلك، تيعطينا أرقام اللي بالفعل أرقام مهمة، مجموعة من المواد اللي هي رئيسية تستهلك في شهر رمضان تقريبا بالربع، ذاك الشئ اللي تنستهلكوه في 3 أشهر تنستهلكوه فقط في شهر رمضان، وهذا اللي تيجعل على أن الطلب على هاذ المنتوجات تيكون قوي.

لكن، نؤكد لكم أنه دور الحكومة هو أنه بالفعل ديال المتابعة، ديال ما هو المنتوجات في هاذ المواد، وهاذ المتابعة اعطائنا على أنه الإحصاء اللي درناه على صعيد وزارة الداخلية، ولكن أيضا الوزارات المعنية في الاجتماع الأخير، أعطانا على أنه المنتوجات الرئيسية اللي هي: السكر والزبدة والزيت والتمر والغاز ديال البوطان، هاذو اللي تيتسعملوا بكثرة، هاذو متوفرين، عندنا فيهم الطلب، السيد المستشار المحترم، الطلب أقل من العرض بالنصف، بمعنى أنه العرض تيزيد جوج ديال المرات على الطلب.

فيما يتعلق بالمنتوجات بحال الطاطم المصبرة اللي تستعمل عندنا في الحريرة كما تعلمون، عندنا العرض يفوق الطلب 4 ديال المرات.

فيما يتعلق بالقطنيات، عموما الأرز والحمص والعدس الذين يستعملون أيضا في هاذ المناسبة، عندنا 5 حتى ديال 6 المرات العرض الذي يفوق الطلب، وبالتالي فيما يتعلق بالتموين، السيد المستشار المحترم، يمكن نأكد لكم أنه لن يكون هناك أدنى خصاص في هاذ المنتوجات الرئيسية.

فيما يتعلق بالفعل بالمراقبة، كما تفضلتو هناك إشكالات، احنا نتعرفو على أنه كين إشكالات بالفعل ديال الساسرة، ديال الوسطاء، اللي تيساتفدوا وتيسغلوا هاذ الفرصة وتيبيعوا بأسعار اللي هي فوق الأسعار اللي هي معلنة، وهذا اعلاش هناك لجان، وزارة الداخلية أعلنت في اجتماعها الأخير وأعطت تعليمات صارمة لزجر كل المخالفات وتتعرفوا أن تطبيق القانون 06.99 المتم للقانون 30.08 تيعطي واحد المجموعة ديال الصلاحيات للولاة والعمال باش يكون الزجر محلي، وتكون القرارات محلية، باش ما نبقاوش ننظرو المركز واللجان المركزية باش تحسم.

وفي هاذ الاتجاه احنا نلتمناو بالفعل أنه يكون تفعيل، وغنعملو على تفعيل هذه القرارات اللي هي إقليمية ومحلية، على أساس أنه يكون الزجر المباشر.

فيما يتعلق بالملف الآخر، التهريب هو أكبر من أن نتحدث عنه غير في الموسم ديال رمضان، لكن ما يمكن أن نقوله هو أنه الحكومة ستحرص كل الحرص، خاصة في المواقع الحدودية فيما يتعلق بربضان في المنتوجات المتعلقة بشهر رمضان، وخاصة والتمور و(Le concentré de tomate)، المعجون ديال الطاطم المركز، وغيره اللي تيكون أيضا يباع أيضا في الأماكن اللي هي معروفة، نأكد لكم على أنه سيكون هناك زجر تام لهذه المخالفات من طرف اللجان ديال الرقابة.

هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

لا، هو ما غاديش يكون رد، بقدر ما أتى أتفاعل مع الكلام ديال السيد المستشار المحترم، لأنه المراقبة والمخاربة ديال التهريب والحفاظ على الصحة ديال المواطن، هاذي كلها أمور لا يمكن إلا أن ندعمها وأن نعمل في إطار العمل الحكومي على دعمها.

أنا غير نبغي من خلال السؤال ديالكم والجواب ديالي، السيد المستشار المحترم، هو أن نقول بالفعل دابا هو الحكومة تقوم بجزء مما يلزم، لكن تعلمون أن الحكومة ما عندهاش القدرات على أنه بالفعل تكون حاضرة في جميع النقط ديال البيع عبر التراب الوطني، وبالتالي هذا عمل اللي نتمناو على أنه بالفعل مادام عندنا جمعيات ديال الدفاع عن المستهلكين اللي تتحمي الحقوق ديال المستهلكين، عندنا جمعيات ديال المجتمع المدني، نتمنى على أن هاذ الدور، وخاصة إذا مارسنا غير في رمضان بعدا يكون واحد التمرين اللي هو إيجالي باش نحسسو بأن ذاك التضامن اللي تيجيبو شهر رمضان يكون تضامن ليس فقط غير أكلا وشربا، ولكن أيضا بالحفاظ على القدرة الشرائية ديال المواطن، بأن المستغلين واللي تينهبوا واللي تينغبو يستافدوا من هاذ الشهر الفضيل على أنهم يديروا أرباح على حساب الجمهور ديال المواطنين، نتمناو على أنه بالفعل حتى جمعيات المجتمع المدني تكون حاضرة معنا، وتدير معنا المراقبة والمتابعة، واحنا مستعدين على أنه في جميع المراكز التأهيلية ديال الحواضر أساسا، وأيضا في الأسواق الأسبوعية على أنه تكون عندنا (des antennes) اللي الهدف منو أنه تتبلغو بها باش تقومو بالدور ديالنا الرقابي. وبالتالي، أنا أتمنى بالفعل أنه تكاتف الجهود في هاذ المجال.

والموضوع ديال التهريب نؤكد لكم على أنه الإجراءات الضرورية ديال الحفاظ على الصحة ديال المواطن، وخاصة في هاذ المتوجات اللي هي (périssable)، اللي بالفعل تتجى وما عندهاش لا تاريخ ولا الو، ولا التاريخ يمكن يتغير، أنه في هاذ الفترة اللي هي قبل رمضان غادي يكون هناك جزر صارم للمواد المهربة وللمهربين على أساس أننا نحافظو على الصحة وعلى الجيوب ديال المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الثالث موضوعه مآل الاتفاقيات الموقعة بين التعاونيات لإنجاز مشروع الأيكاس البيئية.

الكلمة للتجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد جمال سكاك:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أختي المستشارة،

سؤالنا، السيد الوزير: لقد تم توقيع اتفاقية إنجاز مشروع الأيكاس البيئية في شهر مارس 2013، إلا أنه ولحد الساعة لم يتم تفعيل هذه الاتفاقية وبقيت التعاونيات التي تنتظر هذا المشروع متوقفة عن العمل، مما شل حركتها، خصوصا وأنا مقبلون على موسم الصيف الذي يزداد فيه الطلب على الحياطة، مما يجعل التعاونيات تخاف من الالتزام مع الزبناء الذين يشتغلون معهم، وتأتي طلبات الأيكاس البيئية، مما يجعل التعاونيات في موقف لا تستطيع الالتزام بما وعدت به في الاتفاقية، خصوصا وأن تاريخ انطلاق عملية إنتاج الأيكاس لازالت غير معروفة لحد الساعة في بعض التعاونيات.

السيد الوزير،

سؤالنا هو: ما هو مآل الاتفاقيات الموقعة بين التعاونيات لإنجاز مشروع الأيكاس البيئية؟  
شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق التجمع الوطني للأحرار. بالفعل طرحكم لهذا السؤال هو فرصة باش نوضع المواطن المغربي في الصورة، أو المجلس في الصورة.

بالفعل هاذي مبادرة اللي عندها واحد المجموعة ديال الأهداف، أولا المغرب ملتزم في إطار البرنامج التنموي ديالو على أنه يعمل على التنمية المستدامة، التنمية اللي تتحافظ على البيئة، وبالتالي جاء هذا المشروع كإطار عام للحفاظ على البيئة من خلال القانون اللي منع الأيكاس البلاستيكية، ولكن إلى منعا شي حاجة خصنا نجيبو لها البديل، وبالتالي هذا جزء من البديل الذي نشغل عليه في إطار تطوير هاذ الأيكاس اللي هي بيئية.

والهدف الثاني، وخصنا نكونوا واضحين هو أنه ابغينا في إطار هاذ العملية ديال التنمية المستدامة على أنه نشركو جزء من المجتمع اللي هما التعاونيات، على أساس أنه يكونوا طرف فاعل في الإنتاج، وأساسا

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل.

**المستشار السيد جمال سكاك:**

شكرا السيد الوزير.

أشكركم على جوابكم، مؤكدا على أن أسباب نزول هذا السؤال هو إلى كون أن هاذ التعاونيات التي تشتغل على إعداد هذه الأيكاس البيئية قد اتصلت مرارا وتكرارا بمكتب التنمية والتعاون للاستفسار حول هذا الموضوع بناء على توقيع هذه الاتفاقيات، إلا أن الرد كان صادما في الموضوع، ولالاولا ينتظرون مآل هذه الاتفاقية الموقعة.

السيد الوزير،

لقد استمعنا بإمعان لتدخل السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة في برنامج "مباشرة معكم" الذي بث الأسبوع في القناة الثانية، واستبشرنا خيرا بإخراج الأيكاس البيئية إلى حيز الوجود، حيث قد تقدم تقديم نماذج تطبيقية لهذه الأيكاس، مجددا لكم، السيد الوزير، سؤالنا، هل هناك تعاونيات في بعض الأقاليم محظوظة وأخرى متواجدة بالمغرب العميق والأقاليم الجبلية كإقليم خنيفرة على سبيل المثال غير محظوظ، رغم أن جل اليد العاملة في هذا الإقليم، السيد الوزير، هي 80% من اليد العاملة ديال الحياطة؟

إن أسلوب التمييز أصبح متجاوزا، نرفسه، منتظرا معكم تفعيل العمل بهذه الاتفاقيات، خصوصا أن هناك 13 تعاونية بجهة مكناس تافيلالت وقعت هذه الاتفاقية مع مكتب تنمية التعاون، ولا زالت تنتظر تفعيل مضمون الاتفاقية بجهة مكناس تافيلالت.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة****والحكومة:**

شكرا السيد الرئيس.

لا، غير هو ما كايش لا محظوظ ولا غير محظوظ، باش نكونوا واضحين، احنا نتعاملو مع جميع التعاونيات بنفس الصفة، غير هو هناك تدرج، قلت لك هناك تدرج في التعااطي وفق الجهات، أنا عندي لأحة ديال التعاونيات في الجهات اللي ابدات وامشينا معهم، والتعاونيات الأخرى حتى اللي وقعت راه عندنا آجال باش نبدأو معها، ما فيها لا معارف ولا أي حاجة، هي فقط في إطار التدبير لأنه احنا ملي غادي توجدنا مثلا احنا خصنا ثلاثة المليون ونص ديال الأيكاس، ما محتاجينش بها نوجدها في شهر

التعاونيات ديال الحياطة، على ذلك الشي هاذ المشروع هو مشروع اللي هو مشترك بين وزارتنا، وزارة الشؤون العامة والحكومة، اللي اعطت فيه 50 ديال المليون درهم، والوزارة ديال الطاقة والمعادن والبيئة اللي اعطت فيه 20 مليون ديال درهم باش نجمعو هاذ 70 مليون ديال درهم.

والبرنامج البداية ديالو الأولى، السيد المستشار المحترم، بدأت في 2011، على أساس تداروا الاجتماعات الأولى، على أساس تم مجموعة من اللقاءات باش نعلنو عليه باش نشوفو الطريقة ديال الاشتغال إلى أن وصلنا لهاذ المحطة اللي تحدثتو عليها ديال مارس 2013 اللي وقعنا مع التعاونيات الأولى واحد 40 تعاونية اللي جبنا 36 منها ووقعنا معها على أساس أننا ننتقلو.

العملية فيها، ما غاديش نقول التأخر، ولكن فيها واحد النوع ديال البطء باعتبار أنه المساطر ديال الصرف اللي تتعرفوها ديال الميزانية ديال الدولة عندها واحد المجموعة ديال المساطر هي اللي جعلت العملية الآن تتأخر.

لكن ما يمكن أن أقوله لك، السيد المستشار المحترم، هو أن العملية سائرة، وأنا في جميع الجهات اللي الآن تم العمل معها، العملية انطلقت، بعض التعاونيات اللي توصلوا بالفعل بالمال اللي خصهم باش يبدأو، لكن هناك بعض الجهات بالفعل، أنا قبل ما نجي لهاذ الجلسة وقعت مع الجمعيات الشرقية، وقعت الملفات ديال الجمعيات الشرقية كلها، اللي التعاونيات عفوا ديال الجهة الشرقية اللي عاد غادي تستافد وعاد غادي تبدأ، احنا حاولنا على أننا نوضعو واحد التسلسل زمني، ما نبدأوش بالجهات كلها، وإنما غادي نبدأو ببعض الجهات، واحنا ماشيين حتى نكمو 16 جهة، فبالتاريخ ديال اليوم تقريبا 150 تعاونية اللي هي منتقاة، اللي اختاريناها باش تقوم بهاذ العملية، كل واحد عندو واحد العدد ديال الإنتاج ديال الأيكاس، لحد الآن تقريبا التعاونيات هاذو كلها امشى لهم القرار مضى على أساس أنه يتحال على الإدارة ديال المالية، على أساس أنها تصرف لهم المنتوج.

وبالتالي، إلى كانت شي حالة، السيد المستشار، ولا حالتين ولا جهة من الجهات اللي مازال عندهم، قلتو مازال ما عارفينش، لا احنا عندنا كلشي محدد، وقناش غادي نبدأو التاريخ ديال الإنتاج، وقناش أنه من المفروض أنهم يتسلموا، وأشنو هما الجمعيات، اخترنا حتى الجمعيات اللي غيوزعوا الأيكاس عندما ستنج في 26 موقع، في 26 مدينة، وهاذي عملية حضارية، جمعيات المجتمع غادي يوزعوا هاذ الأيكاس بالجمان، وغادي تكون فيها عملية ديال التحسيس، حتى هاذ الجمعيات مخرجين لهم الفلوس باش يقوموا بالعمليات دياهم، وبالتالي إلى عندكم شي حالات اللي ربما استثنائية ما متوفرش فيها الأمور ديال الضبط، احنا مستعدين نحلوها في أقرب وقت ممكن.

شكرا السيد الرئيس.

يأتي سؤالنا، مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار المتابعة للإشكالات العميقة التي يعرفها القطاع الخاص، وما يرتبط به من مقاولات. لاشك، السيد الوزير المحترم، كما تعرفون ويعرف المغاربة جميعا، أن المقاولات بكل أنواعها شرايين الاقتصاد الوطني، وأن الحكومة من خلال برامجها سعت إلى دعم هاته المقاولات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، بالطبع دعم الاقتصاد الوطني، لكن الذي يرى وهو أن هاته المبادرات ومن خلال ما يرتبط بالطبقة العاملة ما زلنا نتابع أن هناك تجاوزات كبيرة على هذا المستوى.

وهنا نذكركم، السيد الوزير المحترم، من خلال هاته القولة أو الحديث الشريف خاصة المرتبط بالأجير، والذي جاء فيه "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"، ومن الواجب الشرعي والقانوني والأخلاقي والضمير المهني والاستثماري أن تساهم اتحاد أو يساهم اتحاد مقاولات المغرب من خلال موقعها بأن تعزز الحقوق والحريات والمكتسبات، وخاصة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في 26 أبريل 2011، وكذلك دور الحكومة في هذا الإطار.

الحديث عن المشاكل بهذا القطاع كبير جدا، السيد الوزير، لم تستطع مدونة الشغل ولا لجان الصلح ولا مراقبة أجهزكم أن تحمد منه بشكل كبير رغم الجهود المبذولة، من هنا نشير إلى بعض هذه الإشكالات ومنها: عدم احترام وتطبيق فعلي للجان الصلح، هنا، السيد الوزير، مفروض أننا نطبق المادة 583، وهي التي كتحيل إلى القضاء بغرامة الناس التي ما يحضروا هاذ اللجان، علما بأنكم صرحتم اشغال هاذي بأن هاذ لجان الصلح خصها يتعاد فيها النظر.

النقطة الثانية، وهي كذلك معنى هذا أن العبارة كين التي ما مسوقش هاذ الشيء كاع، لجان الصلح المركزية التي هي كينة وحدة فيها واحد البعد الناس فيها كيجيو من مناطق بعيدة ويحضروا هاذ اللجنة، ما يحضروا هاذك المعنى، وبالتالي كزيدو عذاب في عذاب.

النقطة الأخرى، عند التقاضي، كيبقي ذاك العامل كينظروا، وما كايئش واحد التعويض.

أنا عندوز مباشرة إلى بعض النماذج، غنتكم على الشركات، كين عندنا في طنجة، السيد الوزير، لحد الساعة (Golden Street)، (FONDEP)، هاذو الطرد التي هو ديال العمال، باقي هاذ الحال.

الجانب ديال صفرو، وهو الشركة ديال "كوجيكاز"، لا يحضر رب العمل كما أشرنا لهاذ اللجان. عندنا في مكناس "أورينا" و"أوريزكو". عندنا في القنيطرة كذلك "دومين"، "فيتوكيس".

إلى اسمحتي، السيد الرئيس، أختم.. لذلك، السيد الرئيس، ألا ترون معي بأن هاته المدونة الآن التي نشغل عليها أنها لا تحترم وأنه جاء الوقت لكي نعيد النظر في مجموعة من البنود دعما للحريات النقابية؟ وشكرا السيد الرئيس.

واحد ولا شهرين، ابغينا نمدودها على أساس نجزو 100 ألف و200 ألف، 300 ألف، نبدأ بواحد الجهات تنجز لنا 100، ونمشيو لجهة أخرى باش المغرب كلو يخدم.

وبالتالي، التعاونيات التي كينين في هاذ الجهة التي تفضلتو احنا ما عندنا حتى شي مشكل نشوفو الحالة ديالها الخاصة، إلى كانت من الحالات التي بالفعل داخلية في البرنامج ديال يونيو غادي نشوفوها ونعاملو معها في هاذ الإطار.

لكن ما أوكد لكم هو أنه كين لجان محلية، السيد المستشار، أنت عارف هاذ الشيء، كين لجان محلية وجمهوية هي التي حسمت في الاختيار ديال التعاونيات، احنا مركزيا جاونا الاختيارات وصادقنا عليهم لم تندخل، وبالتالي التي هي كانت لقاءات محلية، واللجان التي اشتغلت هي أيضا محلية، وهي التي وافقتنا بجمع التعاونيات وفق الموارد البشرية التي عندها، ووفق القدرة ديالها على أنها تنتج، كانت عندنا إشكالات بعض التعاونيات مثلا عندها 5 نساء مثلا ولا عشرة، وجاوا كطلب لنا أنها تنتج لنا 500 (500 ألف؟) كيس بيئي، أوكد أنه إلى اعطيناها هاذ 500 ألف، ما غاديش يمكن تنجزها في الفترة التي هي محددة.

وبالتالي، كان بعض التعاطي مع دفتر التحملات وفق شروط، وجميع التعاونيات التي التزمت، نحن ملتزمون معها.

وأنا أعيد فأوكد هناك تدرج في الإخراج ديال المبالغ باش تمشي لهاذ التعاونيات، هاذ التعاونيات التي عندكم. يكفي أننا نعرفو واش هما مدرجين في البرنامج ديال ماي ولا ديال يونيو ولا يوليو باش على أساس أننا نعطيوهم اللازم لكي يقوموا بعملهم. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول الانتهاكات المستمرة للحقوق والحريات النقابية في العديد من الشركات والمقاولات العاملة بالقطاع الخاص.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تفضل.

#### المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

تعلم أن الحرية النقابية يكفلها الدستور وتكفلها القانون، بل الدستور ديال 1 يوليوز 2011 ذهب إلى أبعد من هذا، وحرّم باش القرار الإداري يمكن يتحلل أي نقابة، وأوكله إلى قرار اللي خصو تتخذو المحكمة.

بطبيعة الحال في إطار العلاقات في القطاع الخاص، أظن بأنه الناس اللي امضيتو معهم الاتفاق ديال الوساطة اللي هو الاتحاد العام لمقاولات المغرب، العلاقات معهم ماشي هي التي يشوبها مشكل، لأنه على كل حال هناك نوع من النضج في العلاقات ما بين النقابات.

إذن، أشنا هي الوسائل المتاحة بين أيدينا؟

الوسائل المتاحة بين أيدينا هو ما تملكه وزارة التشغيل، من خلال المفتشيات، اللي كتقوم باللازم ديالها، إما الملاحظة، إما كتعمل محاضر إلى ثبت ذلك، إما كتدخل في إطار الصالح على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني، وعندما نستنفذ كل هذه الوسائل، كسبقي المحاكم مطروحة.

أنا متفق معك بأنه هناك شيء لا بد أن نحسنه، هو الارتباط ما بين القضاء، اللي هو السلطة اللي كتكون القانون وكتقول اشكون اللي مخطئ واشكون اللي مصيب، والعمل اللي كتديرو الإدارة ويتم الأخذ بعين الاعتبار العمل اللي كيديروه مفتشين الشغل من طرف وكلاء جلالة الملك ومن طرف المحاكم، وخصنا ربما نستغل على الأجل اللي كيتم فيها إخراج القرارات اللي مرتبطة بالخرق اللي تيكون مواكب للحرريات النقابية أو للضرر اللي تيكون في نزاعات الشغل الفردية أساسا ونزاعات الشغل الجماعية.

يتظهر لي باللي ربما خصنا نخرجو القانون ديال النقابات، اللي هو منصوص عليه في الدستور، وربما خاصها تكون مناسبة بالنسبة إلينا باش نعززو العمل النقابي ونحميو العمل النقابي، كما يقول ذلك الدستور، وطبعا نحميو المصالح ديال كل الأطراف ديال الإنتاج، لأن احنا ماشي حكومة ديال النقابات ضد أرباب العمل، احنا حكومة اللي باغا الاستثمار وباغا علاقات اجتماعية تكون متوازنة ما بين كل الأطراف، وتكون لكل واحد يعترف له بحقوقه وبواجباته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

تفضل السيد المستشار، هناك تعقيب؟

**المستشار السيد عبد الله عطاش:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الزملاء،

السيد الوزير، احنا في الحقيقة حينما نتكلم على الانتهاكات الجسيمة في عالم الشغل، ما تنعموش، لأن لا يمكن أن نعم على الجميع، الحمد لله كين مقاولات مواطنة، كين مقاولين مواطنين، كين حتى النسبة ديال الانتساب ديال مجموعة من المقاولات، احنا الإحصاء ديال السنة الفارطة لقينا أن أكثر من 80% اللي عندنا، كايته استقرار في العمل، ولكن كين واحد 15 أو 20% كين هجوم شرس عند هاذو.

15% اللي هي يعني واحد المضايقات كبيرة، إذ بمجرد وضع الملف النقابي، بل بمجرد إعلان النية عن وضع الملف النقابي يتم طرد المكتب النقابي، بل في بعض الأحيان يتم إغلاق الشركة كاملة بصفة عامة.

وبالتالي، احنا، السيد الوزير، أمام هذه الهجومات أمام بعض أرباب العمل اللي هما قلة، الذين لا يعيرون اهتمام للقوانين، وخاصة قوانين الشغل واللي احنا نتطالبو بالمراجعة ديال المدونة في تجاه التشديد على بعض الناس اللي تضرروا الحرية النقابية، وحتى بعض، السيد الوزير، بعض مفتشي الشغل الذين يتواطؤون مع بعض أرباب العمل ويصبحون مستشارين لأرباب العمل عوض أنهم تيسهروا على تطبيق المدونة، وهاذ المسألة خطيرة جدا، لا يمكن السماح بها، وكين عندنا أساء ما يمكنش تقولوها دابا في جلسة عمومية، ولكن سنعطيك أساء.

وهناك شركات، السيد الوزير، لا في البر... ظهر الفساد في البر والبحر والجو. هاذ التقنيين ديال الطيران الآن الإدارة كتمنهم على الحوار، الصيد في أعالي البحار كين شركة (Somed) اللي دارت الطرد الجماعي، وفي هاذ الطرد الجماعي كين 87 حالة طلاق فيما بينهم، التشريد ديال العمال.

كين شركة كوجيكاز - اللي تكلم عليها الأخ - لعدم الالتزام بالحد الأدنى للحقوق، وتيقول أن البوطا تدافع علي، البوطا تدافع علي، (ça veut dire) أنه يهدد بتوقيف التوزيع إلى كانت المطالبة أكبر.

القرض الفلاحي اللي بمجرد وضع الملف، تم طرد 27 نقابي، منهم مندوبي الشغل رغم أن القانون يمنع الطرد ديال مندوبي الشغل.

هناك شركات أخرى كثيرة، شركة "بيراتيل" بالمحمدية بمجرد وضع المكتب النقابي تم إغلاقها. شركة مدينة طنجة... والسؤال الكبير، السيد الرئيس، ما الذي يحكم عند هذه القلة القليلة من أرباب العمل، واش قوة القانون أم قانون القوة؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.



لبرنامج "تأهيل" الذي لم يحقق النتائج المرجوة. أما برنامج "مبادرة" والقاضي بجعل الجمعيات تساهم في تشغيل الشباب، فإننا نتساءل هل بإمكان الجمعيات حل مشكل البطالة، في حين تبقى مواردها المالية هزيلة جدا؟

إذن فهل هذا القطاع قادر على دعم مبادرات التشغيل، في حين يعاني من مصاعب متعددة، بالإضافة إلى الأوضاع المادية والاجتماعية المزرية التي يعيش في ظلها العاملون في القطاع، وكذا عدم الاستقرار الذي يطبع علاقات الشغل بهم؟ وهو الأمر الذي يدعنا لمطالبة الحكومة بضرورة الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، وبضرورة بذلها للمزيد من الجهود من أجل مواجهة معضلة البطالة.

نحن لا نطالب بإيجاد حل سحري وفوري لإشكالية التشغيل، ولكن نعتقد بأن العجز ولابد ليعيوب مستتبه في الأداء الحكومي والتريكة الحكومية الهجينة التي يهيم على خطابها الطابع الظرفي والمناسباتي، والذي يكتسي إشكالات متعددة لا تخرج عن قطار الخطابات اللزجة...

وهنا نتساءل: إذا كانت محاربة البطالة أولوية لدى الحكومة، فكان من الطبيعي أن تكون مدة سنة ونصف من عمر الحكومة كافية لإعطاء مؤشرات تبين أن محاربة البطالة تدخل فعلا ضمن انشغالات هذه الحكومة. كما نتساءل، وتفعيلا للبرنامج الحكومي، أين وصل برنامجكم في تعزيز الإطار المؤسسي لسياسة التشغيل؟ وما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لتدعيم قدرات رصد وتحليل وتقييم سوق الشغل؟ ماذا أعدتم لتبسيط تحصيل ضرائب الضمان الاجتماعي بدون فوائد كما هو مفعول به في الضرائب؟

لا ينبغي تذكركم في هذا الصدد أن دستور 2011 كان واضحا في مجال ضمان الحق في الشغل، ونص على أن الحكومة مدعومة بلبورة هذا الحق على أرض الواقع على غرار باقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذها الحكومة للوفاء بالتزاماتها المسطرة في البرنامج الحكومي، والمتمثلة في تخفيض نسبة البطالة إلى 8% كما تعهدت بها الحكومة. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة. أنا يسهال علي تتكلم معك السي البار لأنك مقالو وكتفهم أشنا هي المحددات للتشغيل.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب، تفضل.

#### السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أظن بأن السؤال جا بنوع من العمومية، والتعقيب كان بجالات، يوميا تتوصل لنا حالات في الوزارة ديال التشغيل من كل المناطق ديال المغرب، حالات اللي كم المباشرة ديالها، واللي تستدعي منا باش نعرفو أشنو كيوقع وكذلك التتبع.

أنا تبيظهر لي اللي هو منطقي وهو نشتغل على كيفاش نجعلو علاقات العمل علاقات مبنية على تكافؤ، على احترام الحقوق ديال كل الأطراف، وتقريب ذات البين، وهذا عمل كنديرو الإدارة.

وجمعتي الاتهام للناس ديال المفتشية، على كل حال يعني ساهل باش نرمي الناس ربما بما فيهم أو بما ليس فيهم، ولكن تبيظهر لي مجال هاذ الأمور هاذي، يمكن غنتناقشو حالة بحالة ونلقاو الحل ديالها.

وكيقتي أننا في بلاد الحق والقانون، الكلمة الأخيرة في هاذ الأمور كلها يرجع إلى القضاء، احنا ماشي عندنا سلطة إدارية فوق من القضاء باش نقولو لهاذ الباطرون ما خصكش تدير هكذا ولا نقولو لهاذ النقابة ما خصكشاي عملي هاذ الأمور، نتحاولو نعطيو رأينا، نتحاولو تستأنس المحاكم بالأراء اللي نتعطيو للناس اللي هاذيك هي المهنة ديالهم، وكيتقى القرار الأخير ديال المحاكم، ولكن تبيظهر اللي مهم وهو خص النقابات تشتغل باش ربما بعض النزاعات ما تخرجش من تحت المراقبة ديالها وتعطي نتائج عكس ما كان منتظر، وهاذي ربما ثقافة اللي كلنا خصنا نشتغلو عليها.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الموالي موضوعه السياسة الحكومية في مجال التشغيل. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي البار.

#### المستشار السيد عزيز البار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد التزمت الحكومة في برنامجها بتخفيض نسبة البطالة إلى 8% في أفق 2016، وهنا يحق لنا التساؤل هل باجترار برامج أثبتت الواقع فشلها في معالجة هذه الظاهرة يمكن تحقيق هذا الهدف. فالبرامج التي تم اعتمادها على غرار "مقاولتي"، "تأهيل" و"إدماج" ظلت عاجزة عن تحقيق أهدافها المسطرة، بل فشلت فشلا ذريعا في تأطير وإدماج العاطلين، وتوفير السبل المناسبة لنجاح مشاريع التشغيل الذاتي.

كما أن البرامج الجديدة وهي "مبادرة" و"تأطير" و"استيعاب" تشوها نقائص متعددة، فبرنامج "تأطير" ما هو في الواقع إلا نسخة مشابهة

**المستشار السيد عزيز البار:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الصراحة ديالكم، يعني كنشكركم وعلى الاعتراف ديالكم بالصراحة.

أنا غير جوابا أولا اعترفو بـ"إدماج"، "مقاولتي". نظام التكوين وتشجيع العاطلين، كيفاش غادي يمكن لنا نشجعو، السيد الوزير، العاطلين؟ وبالتالي كايين مشاكل عظمى، وخاصة الطامة الكبرى هي (CNSS) يعني قلتها لكم، السيد الوزير، وكان جوايي يعني على سبيل المثال كايين بعض الشركات اللي عندها 30 سنة، وكانت في ملك الدولة، وبالتالي امشأت للمقاولات ديال الحواص، وبالتالي يعني ذاك المقاول الجديده ولو عندها (le quitus)، والواجبات عليها كيمشيو يعني كما كيقولوا الكارطة الراجعة.

إذن، هذا أنا تنسمي هذا يعني أستسمح ( C'est de l'escroquerie)، يعني كيفاش غادي نرجعو "مقاولتي" وغادي نشجعو اليد العاملة إلى كان الإغلاق ديال الأبنك يعني من طرف (CNSS)، (juge et partie)، يعني ماشي بحال الضرائب، الضرائب تتمشي للجنة يعني الجهوية، تتمشي للجنة الوطنية، ومن بعد تتمشي للمحاكم.

ها اتما اعترفو يعني في جوايكم على الأخ المستشار المحترم، احنا نعرفو المحاكم يعني الوقت، إذن هنا تيتضرر لا المقاول، لا اليد الشغيلة ولا المشغل. وبالتالي ملي غادي تمشي وكيبليكو لو (les comptes bancaires)، إذن هنا آش تتساهم (CNSS)، يعني تتساهم في تشريد اليد العاملة، وإغلاق المقاولات، إذن إلى شدت هي (les comptes bancaires)، وما صابوش ذيك الشركة فين غادي يخلصوا اليد العاملة، إذن غادي يخرجوا للشارع، وغادي يهزوا اللافقات، وغادي يكونوا ضد (CNSS).

إذن كايين وسائل أخرى، على سبيل المثال يعني الضرائب اليوم حتى في نطق التحصيل، هاهو ذا الضرائب تقصو الفوائد، احنا الاقتراح ديالنا، السيد الوزير، للحكومة، يعني إلى سهلت الحكومة الوسائل ديال المساطر من جهة، والمداخيل للصندوق ديال الدولة، غادي يكونوا المداخيل، يعني غادي يدخلوا المداخيل بسرعة البرق، بسرعة البرق المداخيل لصندوق الدولة، وغادي تحل حتى المشاكل ديال البطالة وديال اليد الشغيلة.

إذن (le blocage des comptes) ماشي هو أحسن وسيلة، يعني حتى الضرائب تيمشيو دقة بدقة، أما (CNSS) في البلاصة، هو (juge et partie)، شد (le compte) وبقات الأمور هلكا.

إذن، لا بد من إعادة النظر، وبالتالي حتى بعض الشركات هنا غادي بمشيو (faillite)، ولا امشاو (faillite) يعني اللي مسؤولة هي (CNSS).

وشكرا السيد الرئيس.

المحددات للتشغيل كما تعلم هو الاستثمار، هي الآفاق ديال النمو الاقتصادي، وهي طبعاً الحاجة اللي كندفع إلى التشغيل. إذن، التشغيل مرتبط بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية ديال البلاد، ومرتبطة بالسياسة التكوينية، ملائمة التكوين مع سوق الشغل.

اختزلت مسألة التشغيل في الإجراءات الإرادية للتشغيل، أشنا هي هاذ الإجراء؟ "مقاولتي" و"إدماج"، إلى غير ذلك، هذه بعض البرامج اللي تعمليات باش تيسر على بعض الفئات المعينة من طالبي الشغل الدخول إلى المجال ديال العمل.

"إدماج" وهو إمكانية باش تشجيع بعض المقاولات باش تشغل بعض الشباب عندها لمدة محددة على أساس إدماجهم، وكنحمل الدولة جزء من النفقات الاجتماعية، ثم "تأطير" وهو إعطاء فرصة أولية للعمل للناس اللي تسناو بزاف ديال الوقت باش يلقاو عمل وتعطاهم تجربة محمية، إما تجعلهم يندمجوا في هاذيك المؤسسة، إما يقبلوا على عمل آخر انطلاقاً من التجربة ديالهم.

هاذ الأشياء كلها اللي كانت عملتها الحكومة السابقة، ملي جينا احنايا فلنا غادي نعملو "مقاولتي"، كذلك اللي هي (l'auto-emploi)، الناس اللي غادي يخلقوا المقاولات ديالهم الصغيرة.

الآن احنا في إطار "مقاولتي" متفق معك، المشروع ما امشاش، وقبل منو كان مشروع أكبر منو اللي هو كان مشروع ديال (les jeunes promoteurs) بأموال أكبر من هاذي وما نجحش، لأنه ما كتصنعش من عاطل مقاول بين عشية وضحاها، ما تيمكش.

ولهذا، ربما هاذ المسألة ديال مقاولتي خصها إستراتيجية جديدة، كتنشغل عليها الآن الحكومة، من دون شك على أننا محتاجين باش تقربو النظام ديال التكوين من الحاجيات ديال السوق، هاذي إشكالية كبيرة بزاف، الشي اللي عندنا، أكبر عدد من العاطلين هما اللي عندهم شهادات جامعية، المفروض فيهم أنهم أكثر حصن باش يدخلوا للسوق، ما عندهمش الإمكانيات باش يدخلوا للسوق، هاذي إشكالية.

الإشكالية الثانية، هي إشكالية ديال الرصد، ما عندناش الآن على مستوى بلادنا، كتنشغلو بـ (les enquêtes)، ما عندناش (observatoire) اللي كيمكنا باش نعرفو فين كايين العمل، فين ما كايينش العمل، فين كتغير الأمور ديال الشغل، هنا كذلك عندنا مشروع.

الحكومة التزمت باش البطالة تمشي تهبط لـ 8% في نهاية الانتداب، تنمناو أن الظروف تساعد باش نوصلو لهاذ الهدف إن شاء الله، كيطهر لي هذا الرغبة ديالنا جميعا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب السي البار؟

أجل الذهاب إلى العمل ويخلق التذمر في نفوسهم لأنهم يظلوا رهيني الانتظار.

وأمام ما يشهده هذا الوضع من تأزم غير مفهوم أساسا على مستوى النقل الحضري، نسائلكم، السيد الوزير: هل هناك تدابير استعجالية لحل هذا الإشكال والخروج من هذا الوضع المتأزم؟ وما هي برامجكم اللوجيستكية والاتفاقيات المعتمدة لإنعاش هذا القطاع الذي صار يعاني من الكثير من المشاكل؟

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد محمد العنصر، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم، لاشك أننا لن نختلف على أن النقل الحضري من المرافق المهمة بالنسبة للمواطن وبالنسبة لتنمية البلاد، لكن نعتقد أننا يمكن أن نتفق كذلك أن هذا يعني موكول، كعدد من المرافق العمومية، موكول للجماعات الترابية، لأن هاذي من المهام الأساسية، النقل، النظافة، الماء، إلى غير ذلك.

بالطبع هذا لا يعني أن الوزارة تبقى بعيدة عن هذا الميدان، بحيث أن عليها أن تواكب، وخصوصا أننا كنعرفو بأن النقل الحضري، لنكون صرحاء، لا يمكن أن يقوم بنفسه بالتمويل ديالو، وإلا ما سيكونش ذيك الساعات المرفق العمومي والاجتماعي اللي تيمشي فيه الطالب بثمان معين، اللي كيمشي فيه الفقير، اللي كيمشي فيه يعني عدة حاجات، لابد كذلك من الدعم، ولابد من دعم الاستثمارات، خصوصا لما تنشوفو التوسع العمراني والتوسع السريع ديال المدن.

هذا اللي تيجعل أن بالفعل وزارة الداخلية تتابع هاذ التخطيطات، وهناك بطبيعة الحال ما غاديشاي نعطي التفاصيل ديال الدعم اللي هو موجود، لا في إطار الصندوق ديال الإصلاح ديال النقل الحضري، ولا في الإعانات اللي كتعطي، يمكن لي نركز على جوج، ثلاثة المدن الكبرى هي الدار البيضاء، هي الرباط، طنجة.

الكل يعلم أن مثلا فيما يتعلق بالدار البيضاء، ما قولش المراحل اللي مرينا منها، يعني (la régie directe)، الخواص، الآن كايبة واحد التدبير المفوض، ولكن الشركة اللي هي موجودة، بالطبع نحن معها ومع المجلس، مجلس العمالة، وإلى شفتنا غير أشنو هو اللي تعمل في هاذ السنوات الأخيرة أن هناك إعادة الهيكلة ديال هاذ الشركة بإدخال صندوق الإيداع التدبير بـ 34%، هناك 109 مليون اللي تعطت كذلك لرأسال هذه الشركة، هاذ

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

#### السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

هاذ التعقيب في الواقع مسألة ثانية. أنا ما تقبلش باش نقولو على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (escroquerie)، هذا صندوق ديال الخدمة، هذا صندوق... السي البار، هاذ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي صندوق ديال العمال، فيه التوفير ديال الطبقة العاملة، فيه الفلوس ديال الناس باش يتخلصوا في التقاعد ديالهم وباش تدفع لهم التعويضات العائلية، وباش تيدفع لهم نظام التأمين عن المرض.

إذن هاذو ماشي ديال الدولة، الدولة عاملاه باش يخدم المصلحة ديال العمال، هاذ الصندوق تيمشي بقوانين، وهاذ القوانين خصها تطبق إلى حين أن غيرها، طالما ما غيرناهاش خصها تطبق.

مع الأسف الشديد عدد من المشغلين ما تصرحوش بالعمال ديالهم، هاذ أربع اسنين الأخيرة مليون ديال العامل جديد اللي تضافت للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عندنا 2 الملايين و7، وتقديراتنا أن العدد اللي خصو يكون في (CNSS) أكثر بكثير من هاذ الرقم.

إلى ابغينا النظام ديال الضمان الاجتماعي يستمر خصنا نوضعو لو الركائز باش يستمر، كيمكن في إطار شركات كيمكن عندنا صعب، كيممكن يخطأ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لأن الكمال لله، وأنداك كيممكن لنا نخلو هاذ المشاكل، ولكن تيطهر لي في هاذ القبة المحترمة خصنا نعطي لكل ذي حق حقه.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية. السؤال الأول حول الخصائص في الحافلات العمومية الخاصة بالنقل الحضري.

الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد الحفيظ أحيث:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

إن قطاع النقل الحضري هو قطاع جد حيوي، ويقوم عليه اقتصاد الدولة، إلا أننا في الآونة الأخيرة صرنا نلمس خصاضا في الحافلات العمومية، تطوان، الدار البيضاء والرباط وفاس وأكادير، وبمختلف مدن المملكة المغربية، مما يؤدي إلى تعطيل المصالح وتنامي معاناة المواطنين من

فنتقنا، السيد الوزير، بأن هاذ القطاع يأخذ من حقو وتعطاء المواكبة، ضروري، ولكن يكون مرجح إلى درنا لو إستراتيجية حقيقية اقتصادية اجتماعية. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.  
الكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.  
شكرا السيد المستشار.

إستراتيجية في ثلاثة الدقائق، ما يمكنش نقول أكثر من هاذ الشي. لما غنجلسو على الإستراتيجية الكاملة، غادي نقول لك أشنا هما المشاريع، ونحن متواجدين في أكادير، متواجدين في آسفي، في طنجة، في تطوان، في عدد من المدن، في تمارة، الصخيرات اللي يعني حتى هي داخلة في التجمعات اللي الآن مع الرباط وسلا غادي تصيح يعني مجموعة واحدة في التراموي اللي احنا عاملينو في الدار البيضاء وفي الرباط، وهاذ الشي كلو ككتبوه.

اللي كايين وهو أن فعلا الإشكالية الكبيرة، وراكم تطرقتو لها، لما تحدثتو على القطاع التجاري، صحیح القطاع التجاري كيخلصوا الناس، ولكن هل تأخذ بالمعنى التجارية المحضة؟ أن يعني خاص الثمن يكون هو الثمن الحقيقي الذي يغطي المصاريف، هذا معروف أن ما غيقشاي نقل حضري نهائيا، راه ما يقشاي النقل اللي كنعرفوه، غيولي نقل آخر، لأن حتى في الدول اللي المستوى ديالها المعيشي مرتفع، معروف أن النقل الحضري كلو فيه دعم وفيه مساهمة.

اللي أنا متفق معكم، وهذا هو الاتجاه اللي غادين فيه الآن، وهو أن التجارب أولا ديال الوكالة المباشرة ديال الجماعة اللي تبقي كندير النقل وتدير النظافة وتدير كذا، هذا الشي ما ابقاشاي بكل إيمان، راه خصنا نتجاوزوه.

أن ذوك التجارب ديال 2، 3 الشركات، 4 الشركات، 5، عندنا أمثلة الآن كنوري بأن هاذ الشي ما كايينش، وهو أن يكون واحد النوع ديال التدبير مفوض أو في إطار اتفاقية، هذا هو الاتجاه، ولكن شريطة أن يكون المراقبة قوية، أن تكون الجماعة لها آليات، والدولة لها آليات ديال التتبع، وهذا ما نحن نتجه إليه.

وهناك فعلا لما تبغيو نجلسو على الإستراتيجية ديال النقل العمومي والمخطط ديال النقل الحضري، احنا مستعدين أننا نبسطوها أمامكم. وشكرا.

الشي كلو لأجل اقتناء 400 حافلة جديدة، إضافة لأكثر من 800 اللي هي موجودة الآن، اللي منها 600 تشتغل و100 في احتياط.

ثانيا، بالنسبة للرباط، كذلك تتعرفوا المشكل اللي مطروح، مع الخروج ديال (Veolia) وإعادة الهيكلة، هنا كذلك يعني الوزارة موجودة بدعم هذه العملية، وهناك برنامج طويل المدى 1013-2020 اللي كيسعى لصرف واحد 800 مليون ديال درهم، عندنا 350 أعتقد حافلة الآن، وكاين 173 يعني الصفقة ديالها دازت، يعني غادي تدخل قبل آخر السنة.

هذا، في طنجة نفس الشي، واخا الأمر حديث لأن عاد هاذ الشي كاين، في أكادير كذلك، معنى أن نحن متواجدين للتتبع مع الجماعات. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السي شكيل.

#### المستشار السيد عابد شكيل:

شكر السيد الوزير على الأجوبة ديالكم، اللي هي في الحقيقة أجوبة فيها الصواب.

احنا تتعرفو كل ما دبرتوه في هاذ الشأن، سواء في الدار البيضاء أو في الرباط أو في طنجة، هذا شيء مهم، تيبقى السؤال مطروح على مدن أخرى، لأنه اعلاش غادي يكون واحد الامتياز ما بين هاذ النواحي ونواحي أخرى؟ خصنا كذلك نأمو حتى ذيك المدن الصغرى، نعطيهم الحق ديالهم باش يكونوا تيسستافدوا من هاذ الامتيازات اللي اخذتها هاذ المدن الكبرى.

ثانيا، السيد الوزير، أنا أتساءل، النقل هو قطاع اقتصادي اجتماعي، لماذا ما نخليوهش تجاري، وتكون وزارة الداخلية أو الجماعات المحلية تيعطيو غير الإعانات، ولكن يكون بدفاتر ديال الشروط، اللي تكون تيتحملها المقاول كيفما كان، ولكن تكون مراقبة صارمة، وتكونو درنا واحد الإستراتيجية حقيقية.

غادي نبقاو دائما، هادي سنين، آ السيد الوزير، وأنت تتعرف هاذ الشي كسؤول محلي وكسؤول الآن وطني، هادي سنين واحنا تنعانيو من هاذ القضية، نعاونو هاذ الشركة. هادي تخسر تجي شركة أخرى نعاونوها، باراكا، نديرو واحد الإستراتيجية.

في السؤال الأخير ديال رئيس الحكومة هنا، وعدنا بأشياء كبيرة، في الوقت اللي طرحنا عليه القضية ديال النقل، قال بأننا غادي نوفرو، غادي نصاوبو، غادي نديرو، حتى الآن باقي تشوفوكم غير انتا في الوزارة تتحاولوا باش تعاونوا بعض الجماعات على حسب المستطاع ديالكم، ولكن شي إستراتيجية اللي كنا تنتظروها ونعرفوها على الصعيد الوطني وتكونو حتى احنا في الركاب ديال الدول الأخرى اللي تنتنافسو معها، باقي ما شفناهاش.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه خصوصية المجازر الجماعية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، السي بنشايب تفضل.

**المستشار السيد محمد بنشايب:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت، الإخوة المستشارين،

السيد الوزير، من المعلوم أن الحكومات المتعاقبة والحالية ما فتئت تبذل مجهودات كبيرة من أجل الاعتناء بصحة وسلامة المواطنين في العديد من المجالات، إلا أن هناك بعض المجالات لازالت تحتاج إلى مجهودات أكبر وفعالية أكثر، وأخص بالذكر قطاع المجازر، والذي يعتبر من القطاعات الحيوية الهامة التي تهم صحة المواطنين، والتي لم تشملها الرعاية المطلوبة، والتي جلتها يتبع الجماعات المحلية، والتي مع كامل الأسف توجد في وضعية مزرية، لا ترقى إلى أدنى المواصفات الصحية والتقنية والتدبيرية المطلوبة.

وكذلك افتقار الجماعات المحلية للوسائل التقنية والبشرية المختصة لتسيير وتدبير هذه المرافق الحيوية، التي يغلب عليها الطابع التقني والمهني والصحي، علما أن الجماعات غير مؤهلة للقيام بهذه المهمة، نظرا لعامل الاختصاص الذي يجب أن يتوفر في كل ميدان ميدان.

بالإضافة إلى هذه الوضعية التي لا تشرف مغربنا المعاصر، هناك ما هو أدهى وأمر، وهو ما يسمى بالذبيحة السرية التي تنتشر على أكثر من نطاق، والتي نعتبرها نتاج التسبب وعدم المراقبة الصارمة في هذا المجال من جهة، ومن جهة أخرى ضعف التجهيزات والقدرات التأهيلية والتدبيرية للمجازر الحالية.

لهذه الأسباب الموضوعية، السيد الوزير، نسألكم عن الإجراءات التي اتخذتموها والتي ستخذونها مستقبلا، علما أن هناك دورية لوزارتكم الموقرة فيما يخص التدبير المفوض للمجازر الجماعية، مشكورة الوزارة على هذه البادرة، نتمنى أن تتبعها بوادر أخرى من قبيل الدعم وتأهيل الجماعات المحلية للقيام بالدور المنوط بها، علما أن الجماعات لوحدها لا يمكنها أن تؤهل هذه المجازر، ولا بد من دعم الوزارة، وكذلك جهات أخرى اللي هي مختصة، كخطط المغرب الأخضر، وربما حتى بعض الوزارات المعنية لتأهيل هذه المجازر، وتمتيع القطاع بحرية أكبر حتى يمكن للخوادم أن يساهموا في تدبير هذه المرافق وإنشاء مرافق جديدة موازاة مع المرافق الجماعية لتطويق هذه الظاهرة ولنعمل على إنتاج منتج سليم صحي بالمواصفات المطلوبة.

شكرا معالي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

قبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير، يسعدني باسمكم أن أرحب بوفد عن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الذي يزورنا حاليا. إذن مرحبا بكم الإخوان الفلسطينيين. وكذلك يسعدني أن أرحب بوفد عن جمعية جزر القمر الذي يزورنا كذلك، نرحب بهم باسمكم جميعا.

شكرا.

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد وزير الداخلية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أعتقد أن لا تختلف في هذا الشق فيما يتعلق بالمجازر، أن هي فعلا هي مرتبطة بالجماعات الترابية الآن، لأن معروف أن 92% ديال المجازر اللي هي موجودة يعني الجماعات هي اللي كتنسهر عليها.

ولكن كذلك لا بد من التذكير بأن بيع اللحوم بصفة عامة، وهذا هو اللي كيربطنا مع هاذ المجازر، هو عنصر من العناصر الأساسية ديال المخطط الأخضر الفلاحي، وهذا ما جعل أن في أبريل 2009 كان التوقيع على عقد برنامج، وقعت وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة وكذلك الفيدرالية البيهنية للحوم الحمراء لتقنين وتحسين الظروف ديال هاذ إنتاج اللحوم وتسويق اللحوم، ولما كتنضر على الإنتاج بطبيعة الحال تنبداو من البلاصة اللي كيبدا فيها الذبح وهي المجازر.

هذا اللي جعل أن نحن الآن في فعلا نسير في هاذ الاتجاه، وكخطوة أولية أشنوه هو هاذ البرنامج بعدا؟

- أولا كيكحد الشروط ديال النظافة الصحية لتحضير اللحوم الحمراء؛

- العمل على التدبير الاحترافي للمجازر من خلال تشجيع الشراكة بين

الجماعات والقطاع الخاص؛

- تشجيع الاستثمار الخاص خلال إنجاز 8 مشاريع مندمجة، كدفعة أولى اللي غادي تهم هاذ القطاع، لما كتنقولو مشاريع مندمجة وهي أن تتمشي من الذبح، كين اللي كيشي من التربية، قبل الذبح، إلى الذبح، إلى التقطيع، إلى التنقيط ديال اللحوم وتسويق اللحوم؛

- ثم مراجعة بعض النصوص القانونية، وهذا ما جعل أن في يناير ديال هاذ السنة هاذي خرج مرسوم، خرجنا واحد المرسوم اللي تيغير القرار الصادر في 55، اللي هو اللي كيسهل النقل ديال اللحوم، لأن كما تعلمون أن اللحوم اليوم ما كيخصهاش تخرج من الجماعة اللي كتنذج فيها أو إلى خرجت كتنكون صعوبات كثيرة، إذن ابدنا بعدا في هاذ العملية باش يمكن اللحوم اللي كتنذج في شروط صحية جيدة وفي ظروف ملائمة أنها يمكن لها تسوق؛

- ثم كآين الديرية اللي آءءءو عليآ اللي هي الديرية كءلك مشرآة اللي كئءء الديرية آءءءات الديرية الصآية.

وهآء المشآرع اللي آهضرآ عليآ رآه آبءآ، كآين اللي بءآ آآن آينآج وهو مءلآ (Ranch Adarouch) في آمة مكآس، كآين بني ملآل اللي رآه قريب يآرآ، وكآين مشآرع آخري اللي آءدي آرآ في هآء البآب بآش يمكن يكون آءءء الديرية هآء المآزر، ويكون آءءير الديرية كءلك مآكم. شكرآ.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرآ السيد الوزير.

هآءآ آعقيب؟ آفضل السي بئشآيب.

#### المستشار السيد محمد بئشآيب:

شكرآ السيد الرئيس.

شكرآ السيد الوزير.

في الءقآية إآرآءآ الديرية طيبة، كئءير نقل اللوم آعطى الئآآج الديرية، وبعض الءءء الديرية المآعآءآ أنهم آرررآ هآء القآع، و الديرية الئآآءآ، وآكلفرآ شرآءآ آصآة، وآلوم كئءلب الديرية، آئمي آهآ آئوسع هءة الءملية.

لكن فيما يخص المآزر، معآلي الوزير، المآطط الآضر آآب هآء الإآرآ مشكور، وءآى الآئآقية الموقعة بين المهنين والولة الديرية 2009-2014 بآقى مآ آعآآئش الئآآج المئوآة، هآءآ مآزرة آصآة الديرية "آءاروش"، ولكن مع الأسف لم آعمل بالشكل المطلوب نظرآ للديرية السرية، نظرآ للئسيب اللي كآين في القآع.

بآش يئآررآ هآء المآزر الآصآة، السيد الوزير، لآبء من المآرآة، آص آعزيز المآرآة بآش هآء القآع الآص يآءم. مآ يمكنش هآء المآعآة وهآء المآزرة الآصآة آءم، ويمكن لكم آسآلرآ على المآزرة الديرية "آءاروش" اللي هي نموذجية آقآية، ولكن مع الأسف مآ كئءطيش الأكل الديرية ومآ كئءمئش بصفة آمة، وآلآه كئءم المئوآآء الديرية المآلية، وبآلآلي آئءهآ صعوبة في آءير هآء المرفق ويبيع المئوآج في السوق المآلي نظرآ للسوق الموسعة عن طريق الديرية السرية، وآللي هي آقريبآ كئءفوق 60% من المئوآآء المآلية.

وبآلآلي، ضروري من المآرآة، وكئآشءوم بآش آكون هآء المآرآة الصآمة الصآية والقآونية، وآلضرب على آيبي المئآعبين، بآش القآع الآص يئشآع ويئشي يئسآم في هآء البآب هآء.

إلى مآ كآئش المآرآة، مآ يمكنش القآع الآص يئسآم في هآء البآب، لآئه مآ يمكنش يئآفسو الديرية السرية، بآل الأسواق العشوآية اللي كآين آآآ كئآفس وهآء آءيرب اللي كئآفس الشرآء المئمة، كآينة آآة من

الإآبآ لآى الشرآء المئمة.

إذن، القآع آير المهيكل مسيطر على القآع المهيكل، وبآلآلي آصآآ نآربو القآع المهيكل وئءعموه بآش يئآظم ويءآل في إآر المئمة القآونية الديرية البلاد بآش نئشآو القآع الديرية المآزر يئشء الطريق الديرية. لولا الئآظم، ولولا المآرآة، آءى آآة مآ آمئشي في هآء البلاد، وآلمآزر رآه بآقآ عشوآية في البلاد الديرية، بآقآ الديرية السرية وبآقآ المآزر آير مؤهلة.

شكرآ، نعم آسيبي.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرآ.

آفضل السيد الوزير في إآر الديرية على الئعقيب.

#### السيد وزير البآلية:

شكرآ السيد الرئيس.

شكرآ السيد المستشار المآرآ.

بآبيعة آآل هآء مآ يمكن لي إلآ آئفق معكم أن يعنى مآ آهضرو على الئءءء، على الئآسين الديرية الءوءة، على المآرآة الديرية الصآة الديرية المآرآ، هآء الشئ يئآلب المآرآة، لكن آنا قلت لكم أن آآن آآآ يآلآه في البءآية الديرية المشور، لأن آءى المشآرع الئآية الآسآية، يعنى مآزل يآلآه آرآ مئآ وآءء، وآآرين آءدي يآررآ عآ قريب.

وآم هآء الءملية كلها آصآآ نئشوفو فيها وآءء النوع من الئآسيس الديرية المآعآءآ، أنهم أولآ كآين رآه كئءرفرآ هآء الشئ، رآم رؤساء المآعآءآ كلكم، رآه كآين المآعآة اللي مآ كئبغئشي آئلق من المآزر الديرية، وهي آرفة بآهآ مآ آئقءرشآي، الديرية إلى قلت لكم آشئو هو المءآول الديرية المآزر كلها في المآرآ في السنة، رآه آئآرآ اللي آبغى يءير مآزر رآه آئآرآ ضآم اللي آيآصو، رآه مآشي ذآك الشئ اللي آئقول، 192 مليون هي كلها اللي كئءآل في...

فآذن، آهآيآ رآه كآين وآءء الجآنب الديرية الئرربي، وآءء الجآنب آئسيسي، وآلجآنب الديرية المئوآج الديرية المآل، لأن آبغئيآ نعطيو آمآلة، هآء الشئ آعلاش هضرآ على مكآس، على بني ملآل، آءآ على مشآرع آخري، وآم بآبيعة آآل آيآصآآ نعرفو بآن آيآص آئفصلو مآ آهضرو على هآء الشئ، وآآآ آنا آمعآو، رآه آوآ الديرية المرفق اللي مآرآة، وآللي آئءهآ يعنى المآرآة الديرية مآرآة، وهي الديرية المآزر، ولكن النقل كءلك وآلئررب.

النقل وآلئررب، رآه آءى هو وآآ نفس الءملية، ولكن رآه آئءهآ وآءء آقآية الديرية والقوآين الديرية، وهآء الشئ اللي آآآ سآهرين عليه مع وزارة الفلآة، بآلطبوع اللي هي كءلك عنصر آسآي في هآء الءملية، وإن شآء آلآه آئوآى آنا بهءة الأمآلة، آءى هآءوك الديرية السري والنآس اللي

كيتعاطوا بدون مشروعية لهذا القطاع، لما غيتنظم غادي يتقاصوا.  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الثالث موضوعه تنظيم الباعة المتجولين.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي  
الأمين.

#### المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

أصبحت ظاهرة الباعة المتجولين في كل تراب المغرب، مدنه الكبرى  
والمتوسطة والصغرى، وحتى في المراكز القروية، آفة اجتماعية تخلق أذى  
كبيرا بأوضاعنا الاجتماعية والجمالية والحضارية وحتى الأمنية، خاصة حينما  
تمارس هذه المهنة بشكل غير منظم وبدون انضباط أخلاقي وضوابط  
مرجعية أو عرفية أو تقاليد ماثورة.

وأسباب الظاهرة يمكن تلخيصها في مجموعة من الأسباب، أساسها  
الهجرة من آفاق مختلفة إلى مدن مستوعبة للظاهرة، ثم البطالة أو البطالة  
المقنعة، ثم سوء التدبير الحضري لخلق أسواق نموذجية، مع انعدام التخطيط  
والرؤى، وخاصة في حواشي المدن والأحياء العشوائية، وعدم قدرة المدن  
على استيعاب الوافدين الجدد، وتعتبر العجز عن تقديم خدمات القرب  
وغيرها من أسباب تفشي الظاهرة، وفي أحيان كثيرة يمكن اعتبار تهاون  
الإدارات المحلية وسكوتها وتسامحها سببا لاستفحال الظاهرة وتوسعها.

هذا، وإن التأخر في معالجتها يجعل من القضية سببا في استعصاء حلها  
وإيجاد الحلول المناسبة لها.

يمكن اعتبار أهم أسباب عدم معالجة الظاهرة سياسي، وهنا يختلط  
الحابل بالنابل، وتصبح القضية تتجاوز الجانب الاجتماعية والأمني، حيث  
يسكت الجميع حتى يأتي الظرف المناسب، وتزداد الظاهرة وتتوسع وتصبح  
واقعا سياسيا معاشا، تتطلب معالجته مراعاة ظروف النظام العام  
والسكينة العامة.

سؤالي، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير العملية التي تنوون  
اتخاذها لتنظيم الباعة المتجولين والقضاء نهائيا على هذه الظاهرة التي تشوه  
منظر وجالية المدينة من جهة وتنظيمهم من جهة أخرى؟  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم،

أنا ت يظهر لي في هاذ القضية هاذي يعني ما نمشيوشاي بعيد في بزاف  
ديال التحاليل. فعلا هاذي ظاهرة موجودة في عدد من المدن المغربية، يعني  
تبعيشوها، تنخرجو من هنا من هذه القاعة هذه وغادي نوجدوها وغادي  
نعيشوها، هذا واقع.

التنظيم فعلا يمكن نقول بأن ربما ليس هناك تنظيم أو على الأقل 95%  
ولا أكثر غير منظم، لأنه لو كان منظم لكان له فعلا الشروط ديال المزاولة  
الحقيقية والأماكن ديال المزاولة.

إذن أشنو هو اللي مطروح هنايا على السلطات العمومية ولا على  
المجتمع؟

وهو نوع من التوافق -إذا صح التعبير- بين حياية التجار، لأن عدد من  
التجار يشتكون، لأن تيجيو الناس تبيعوا قدامهم، تيشدوا عليهم، بين  
مستعملي الطرق والأرصفة، بين الجمالية ديال المدينة، هاذو حاجيات،  
وبين ظاهرة اجتماعية موجودة اللي تبعيشوها فين ما مسينا في هاذ الأرض،  
ولكن هذا لا يعني أننا نبقاو كنتفرجو، كين هاذ جوج ديال التناقضات  
تيخصنا نوجدو الحل، وكانت تجارب، ابدات واحد العدد ديال التجارب في  
بعض المدن ديال الأسواق النموذجية، ولكن كذلك نقولو أشنو هما  
الخصايات ديال هاذ النموذج؟ اعلاش ما نجحوشاي؟

لأن هناك إما موضوعيا أن المكان ديال السوق ما تيروقشاي الناس،  
لأن هاذ الباعة راه تيمشي حتى هو فين كين الرواج، راه ما تيمشيشاي  
لشي بلاصة أخرى، إلى كيجي قدام هاذوك مالين الحوانت لأن تيقول هنا  
كين الرواج، أو في بعض الأحيان لأسباب، ما نبغيشي نطول فيها الآن،  
اللي ربما وراءها يعني دسائس، كين اللي من الحانوت تيجرح البائع  
المتجول، هذا راه احنا نعرفوه كئنا.

الآن كايته واحد الدراسة اللي قايين بها مع وزارة التجارة والصناعة،  
واللي غادي نبادو في إنجاز بعض النماذج منها، وهي أن نحاولو ناخذو ثلاثة  
الأصناف، باش ما نبقاوشاي على صنف واحد، نقول لك في السوق لا.  
أشنو هما هاذ ثلاثة الأصناف اللي معروفة في العالم كلو؟

هو إما بائع في الرصيف، ولكن نشوفو بعض الأماكن اللي ما كنترضاي  
اللي يمكن لها بالسوايح ديالها وبالأمور ديالها. كين الأسواق الدورية بحال  
اللي هي موجودة في واحد العدد ديال يعني أسبوعيا أو مرتين في الأسبوع،  
كين واحد البلاصة اللي تيجيو لها الناس وتيمشيو. وكين أسواق نموذجية  
اللي كتبني، اللي فعلا يمكن لنا نسهلو على هاذ الناس هاذ الشي هذا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الرابع موجه كذلك إلى السيد وزير الداخلية، موضوعه منع الأسماء الأمازيغية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات والمستشارين المحترمين،  
الضيوف الكرام،

سؤالنا للسيد وزير الداخلية المحترم هو كالتالي:

زُوجت في الآونة الأخيرة بعض المنابر الإعلامية وبعض الأوساط في المجتمع المدني الأمازيغي والحقوقي أبناء عن عودة المنع ليطال بعض الأسماء الأمازيغية التي اختارها بعض الآباء لموليدهم الجدد.

وتتحدث هذه الأوساط والمنابر عن حدوث هذه الوقائع في جماعات محلية داخل المغرب وفي بعض قنصليات المملكة بالخارج، وهي وقائع إذا تأكدت صحتها فإنها تعيد إلى الأذهان شيخ مذكرة 1997 الموجهة إلى ضباط الحالة المدنية بما لها من تبعات سلبية على الرصيد الحقوقي المتميز لبلادنا، وكذا على مناخ الإنصاف الدستوري للأمازيغية لغة وثقافة وهوية.

على ضوء هذه المعطيات، نود، السيد الوزير المحترم، مساءلتكم عن موقف الوزارة من هذه النوازل المنشورة بخصوص منع 15 إسم أمازيغي، وما هي التدابير المتخذة لتنفيذ مذكرة 2010 التي أبطلت مفعول مذكرة 1997؟ وهل من منشورات تؤكد انخراط وزارتك الموقرة في تفعيل مقتضيات الفصل الخامس المتعلق بترسيم الأمازيغية؟  
وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

**السيد وزير الداخلية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

باختصار يمكن لي نقول بأن أولا اللائحة دبال الأسماء المسموح بها أو المنوعة ألفت في سنة 2003، يعني 2003 وقع... وبالفعل ربما بعض الممارسات كانت ظهرت دبال الناس اللي مكلفين بالحالة المدنية وفي القنصليات كذلك، هذا اللي جعل أن في 2010 باش يتأكد هاذ الشيء أكثر خرج المنشور المشترك اللي تحدثتو عليه، السيد المستشار، اللي تقول بأن

ولكن موازاة إلى ابغينا ينجح هاذ الشيء، تبيخص يكون التقنين وهاذ الناس يتسجلوا ويخلصوا ربما، ماشي حيننا، ولكن ربما يخلصوا بعض الضرائب باش يكون عندهم هاذ الحق أنهم يمارسوا التجارة.  
شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل السي أمين.

**المستشار السيد بنجيد الأمين:**

شكرا السيد الوزير على الأجوبة ديالك، وحققة هذا هو المبتغى، وخاصة نحن في الفريق الاستقلالي أن واعيين وكنهمو بهاذ الفئة الاجتماعية...

**السيد رئيس الجلسة:**

يمكن واحد الدقيقة... ما كايينش مع الأسف. إذن تسمحوا نرفعوا الجلسة واحد 3 دقائق ولا 4 دقائق؟ اللي ابغيتيو. أرفع الجلسة واحد 5 دقائق.

**السيد رئيس الجلسة (استئناف الجلسة):**

إذن نستأنف جلستنا من فضلكم. وطبعا الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب دبال الباعة المتجولين.

**السيد وزير الداخلية:**

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أنا تبيظهر لي في هاذ الباب هذا تبيخصنا -كما قلت- نكونوا واضحين في هاذ الأمور، هناك مشكل اجتماعي يجب أن نراعيه، هناك مشكل أممي ونظام عام يجب أن نكون صارمين معه، وأن يلعب كل واحد الدور ديالو، حتى الجماعات والرؤساء دبال الجماعات لما غادي يكونوا هاذ الأسواق أو هاذ التنظيم ديال الأسواق الدائرية أو الأرصفة يعني محددة، يجب أن يسهروا على تطبيق القانون، وإلا راه ما غيتحلشي المشكل، لأن لما غادي تدخل 100 للسوق، غادي تبيجك 200 تحط لك في بلاصتهم، وغادي نبقاو تندورو في هاذ الشيء.

راه وصل واحد الوقت اللي زعما الاجتماعي عندو الحدود ديالو، وبعد شي خطرات راه ماشي اجتماعي، راه قلت لكم كايين (le faux social) اللي تيقولوا النصرى، لأن كايين كيدفع لهاذ العملية اللي هي ماشي نهائيا بتاتا ما عندها علاقة، ونحن كيفما كان الحال هاذ العمليات النموذجية راه غادي تبدأ الآن، ولكن إلى ما تجندوش معنا السادة المنتخبين والمجتمع المدني هو بنفسو باش يمكن لنا نسهروا على هاذ الشيء هذا، اللي كيستحق يتعاون يتعاون، اللي كيتلاعب بيمشي يلعب في جهة أخرى.  
وشكرا السيد الرئيس.



ناجح على الممارسات المحلية المعزولة لبعض الموظفين في الحالة المدنية، التي هو تخدم، آ السيد الوزير المحترم، على حسب المزاج ديالو، إلى قال لو راسو يسجل تيسجل، إلى ما قالوش تيرفض، وهذا الشي تيأدي بالآباء باش يتعتلوا وتتمشي بهم المسطرة للمحكمة باش لابد ما يلجؤوا للمحكمة. لذا، هاذ العراقيل، السيد الوزير، لابد ما تتدخلوا لرفع هذا الحيف الذي يكلف الآباء معاناة كثيرة. وفي هاذ الأساس، السيد الوزير، بعد تجاوز الأجل المنصوص عليه قانونيا يسبب في تعطيل هذه المساطر. ونود منكم، السيد الوزير، باش تفعلوا هاذ الشي هذا وتعطيو الأوامر ديالكم باش أصحاب الحالة المدنية يعرفوا هاذ المشكل هذا، لحقاش كاين مشكل حتى في الأسماء العربية والأسماء المركبة. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

صحيح، السيد المستشار، معك الحق، لما كلمتي حتى في اللغة العربية، يمكن لي تقول لك بأن الأسماء الحالات التي مرفوضة الآن بالنسبة للأسماء ذات طابع عربي، إذا صح التعبير، هي تفوق بكثير، هي كذا وعشرين حالة، في الوقت التي فعلا الآن التي عندنا هو 2 الحالات هي "سيفاو" و"سيلين"، اعلاش زعما يقولوهم طاي طاي. وكلهم على برا، وتعرفو اعلاش، "سيلين" لأن تنكتبوها "سيلين"، إذا نطقهاها تيمكن تكون "سيلين" ديال التي على برا.

فهاذو حالات فعلا احنا نقولو آودي ما كاين مشكل حتى التي اختار هذه السمية عندو شك، إلى هاذك ديال الحالة المدنية ما اتصلش عندو الحق هو يتصل، راه الرفض ما غيكونش، يتصل ولكن "سيلين" بكل إيمان ما تقبلوهاش، زعما واخا يتصل بنا هنا مركزيا، هنا ما كاين لاش نقاو تندورو على هذا.

إنما فعلا كاين التي يمكن ما يعرفش، "سيفاو" فعلا كاين التي ما غيفهمهاش، ولكن ما مطلوبش منو يفهم، يعني غير ما تكونشي داخل في الفصل 21، ما تكونش أجنبية، ولا تمت بصلة للواقع المغربي، ما تكونش مشوهة أو لا أخلاقية، فمن هاذ الناحية ما كاين حتى شي إشكال، وراه احنا منكين على هاذ الحالات هاذو باش نحلو. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن السؤال الخامس موجه كذلك للسيد وزير الداخلية، موضوعه التدبير المفوض.

ليس هناك منع للأسماء الأمازيغية، أن الحالة المدنية واختيار الأسماء ليس هناك حد إلا ما هو في القانون، المادة 21، التي موجودة في القوانين ديال العالم كله، أن الاختيار ديال اسم المولود يجب أن يكون إسم له ارتباط بالطبيعة المغربية، ما غاديشاي ناخذو إسم لاتيني أو لا أوروبي ونطقوه على المولود، وكذلك أن ما يكونش واحد الإسم التي يمكن يؤذي هاذ المولود من ناحية الحمولة للأخلاقية أو شيء من هاذ القبيل.

وهذا ما تتعلقش بالأسماء لا الأمازيغية ولا العربية، بالأسماء بصفة مجملة، يعني هاذ الشي هذا موجود ما خصوش يكون.

رغم ذلك بانث كذلك بعض الحالات، لأن لما تيكون هاذ التأويل هو بنفسو راه يمكن يخلق، يعني الناس ما يتعاملوش بنفس المعاملة. وفي السنة الماضية كذلك تجددت مذكرة للتصليات ولوزارة الخارجية التي بعثتها للتصليات وكذلك للمكلفين بالحالة المدنية، تتعاود تذكر بهاذ المنشور.

امشينا أبعد من هذا، بحيث أن اللجنة ديال الحالة المدنية التي يترأسها المؤرخ ديال المملكة، يعني التي كتجتمع في وزارة الداخلية، التعليقات التي معطية الآن وهو ألا يكون هناك رفض لاسم كيفما كان، وهذاك الموظف ديال الحالة المدنية التي عندو شكوك في هاذ الاسم بأن راه ماشي هو هذاك، ما يصلحش، ما يرفضوش، يقبلوا ولكن يعلم اللجنة المركزية التي كتناخذ القرار ديالها في 24 أو 48 ساعة، هاذ الشي باش كتمشاوا الآن.

وقبل ما نجي لهنا المعلومات التي عندي، وهو أن كاين 2 أو 3 ديال الحالات التي ربما وقع فيها هاذ الشي هذا، والتي الآن راهها تحلت تقريبا بهاذ الطريقة التي قلت ديال اللجوء إلى المصلحة المركزية.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد وزير الداخلية المحترم على الإيضاحات ديالكم للرأي العام، وهاذ الإيضاحات مهمة صراحة، ولكن احنا سبق لنا في الفريق باش وضعنا عليكم هاذ السؤال، ولكن العودة ديال الصحافة الوطنية والبلاغات ديال المجتمع المدني الأمازيغي والحقوقي التي تتحدثوا على الاستمرار هاذ المنع ديال الأسماء التي جعلنا نعاودو نظرعو عليكم هاذ السؤال هذا.

ولكن احنا التي توصلنا به أنه تم منع أسماء مثل "سيلين" في مدينة الدار البيضاء، و"سيفاو" في مدينة ليل الفرنسية، وكذلك تم رفض تسجيل "سيفاو" في قنصلية فلانسيا التي المولود تولد في مدينة مورسيا، التي الأب ديالو هو التي اتصل بالمصالح ديال الوزارة وبالجماعة الأصلية ديال تمسان لإقليم الدريوش، وتأكد أنه هذا الإسم مرفوض.

على هاذ الأساس، ورغم إدراكنا أن قرار المنع ليس مركزيا، بل هو

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد وزير الداخلية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار لأن سهلتوا علي الأمور. يعني دخلنا نرجعو للتدبير المفوض بصفة عامة، وما نقاوش منحصرين غير في جانب واحد، لأن فعلا وهاذ الشي كان فات لي أنتي جاوبت عليه هنا، ومزيان أنه يتعاود لأن فعلا هاذ الشي ديال التدبير المفوض خصنا نتفاهمو فيه مزيان، أولا بأن ليس أسلوب مفروض على الجماعات، هذا أسلوب اختياري كالأساليب الأخرى، يمكن نختارو هذا أو نختارو واحد آخر.

ثانيا، هاذ التدبير المفوض ليس هو الحل لجميع المشاكل، ماشي ذاك الدوا اللي غنشريوه من (la pharmacie) ويحيد لنا الأمراض اللي عندنا. ثالثا، أن التدبير المفوض له مزايا كبيرة، ولكن كذلك إذا ما كاينشاي تتبع ديالو، إلى ما تراقبشاي، إلى الدفتر ديال التحملات ما كانش مصابو مزيان، إلى الاتفاقية ما اخذاتش بعين الاعتبار جميع الحالات اللي ممكن تطرا، راه يعني غادي نوليو تنخسرو ذاك الشي اللي ابغينا نرجحو.

صحيح أن ما قلتوه ممكن أنه كاين في بعض الحالات ديال عدم الالتزام ديال المفوض له ببعض البنود ديال الاتفاق أو التأخير فيما يتعلق بالاستثمارات، أو، أو... ولكن لنكن أوفياء، يجب أن نقول أن هناك كذلك أسباب في بعض الأحيان، أن هناك الجماعات التي تتأخر بأكثر من سنة لأداء المستحقات اللي عليها، وهذا يجعل بالطبع أن المفوض له اللي هو عندو موظفين وعندو مصاريف تيكون في وضع محرج.

أنا اللي ابغيت نخلص لو، وهو أن اليوم وصلنا للمرحلة ديال التقييم ديال الأتماط ديال التدبير المفوض، لا في النقل، لا في النظافة، لا في الماء والكهرباء، وصلنا لهاذ المرحلة، هاذ التقييم الآن راه احنا تنديروه، راه تدار في الدار البيضاء مع الشركة اللي مكلفة بالماء وذاك الشي، راه كيتدار في أماكن أخرى، ولكن الأساس وهي المراقبة.

وعليه، راه احنا في وزارة الداخلية نسهر الآن في إطار القانون التنظيمي ديال الجماعات الترابية الذي نحضره على إعطاء الأهمية الكبرى والأولوية للإدارة، لأن المجلس المنتخب له دوره والتوجه والقرار، هذا ما كيحيدو لو حد، ولكن إلى ما كانتش إدارة تقنية قوية التي تراقب وتسهر، فمعي أن العمل ما غميكنش يتم، وهاذ الشي اللي احنا سايرين فيه الآن، نتشغلو عليه.

وشكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضلوا السيد المستشار.

**المستشار السيد محمد الهبطي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

في البداية إذا سمحتم، السيد الوزير، كي أحور صيغة السؤال كيف ما طرحناه، على اعتبار أننا نريد أن نثير بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بموضوع التدبير المفوض.

معلوم أن لوزارة الداخلية دور مركزي ومحوري في عملية التدبير المفوض للمرافق التابعة للجماعات المحلية، من حيث الإشراف والتتبع والمصاحبة وكذلك التمويل، وقد أكدتم هاذ الأمر في معرض ردكم على السؤال المتعلق بالنقل الحضري.

كذلك لا يمكن إنكار مجموعة من الاختلالات، وهذا هو موضوع السؤال، فبعد 15 سنة من دخول تجربة التدبير المفوض حيز التنفيذ في المغرب، كيمكن لنا نلاحظو واحد المجموعة ديال الاختلالات أساسية:

- الاختلال الأول وهو عدم الالتزام ببرامج الاستثمارات ديال الشركات اللي كيتسند ليها التدبير المفوض؛  
- كذلك النقص في جودة الخدمات؛  
- كاين اختلال آخر هو سوء التصرف في العقارات والمنشآت اللي كتنفوس للمفوض له؛

- الاختلال الآخر وهو كاين واحد سوء استخدام هاذ الحق ديال التعاقد من الباطن اللي كتلجأ له الشركات، واللي كتعمل على تفكيك الأنشطة الرئيسية والثانوية وتفوتها لمجموعة من المقاولات الأخرى؛  
- كذلك لا يقع التصريح بالأرباح ومصاريف الاستغلال، وهذا كينتج عليه أن الشركات ديال التدبير المفوض تهرب من الضرائب؛

- كذلك الشركات المساهمة، عندما تريد أن تفوت أو أن تبيع جزءا من أسهمها، فهاذ العملية لا تتم في إطار التنافسية وفي إطار الشفافية المطلوبة؛  
- بالإضافة إلى عدم فعالية آليات الرقابة. القانون المنظم للتدبير المفوض 54.05 في الفصل 18 كينص على إحداث هيكل لتتبع ومراقبة أعمال وأشغال الشركات ديال التدبير المفوض، هاذ البند غير مفعول، وواحد العدد ديال الجماعات لا تتوفر على هيكل لتتبع أنشطة الشركات ديال التدبير المفوض.

ختاما، نود أن نعرف ما هو تقييمكم أو تقييم وزارة الداخلية لتجربة التدبير المفوض؟ هذا واحد. والسؤال المرتبط به ما هي التدابير التي تنوي وزارة الداخلية القيام بها لتجاوز هذه الاختلالات؟

المراقق كلها هي اللي وصلت لواحد النسبة ديال 74% ديال التدبير المفوض، اللي ما كايناشاي في مرافق أخرى، ولكن الدعم ليس هو مرتبط بتاتا بطريقة التدبير، هو مبني على معطيات، ما هي المعايير؟ ما هما الشروط ديال الجمع ديال النفايات؟ ديال المخطط ديال المطارح؟ المراقبة ديال المطارح؟

هذا هو اللي تيدفعنا أننا ندعمو، وما شي احنا بوجدنا، نتعرفوا أن هاذ الدعم يتم في إطار الصندوق المشترك مع وزارة البيئة اللي منذ إنشاء هاذ الصندوق إلى يومنا هذا صرف ما يفوق 2 مليار و300 مليون درهم للجماعات، لأن تشجعوهم، ما يمكنش نخليو يعني المطارح ولا النفايات ولا يعني الطبيعة ديالنا أنها تتشوه، إذن تشجعو على هاذ العمل، لكن التدبير شيء آخر، الاختيار، حتى الشركة المختلطة لا شيء يمنع، ولكن تيصح يشوف الإنسان أشنا هما الشروط اللي يمكن لو يدير، ما عنديش المعطيات الآن، أنا عارف بأن كاين 2 أو 3، ولكن ما عنديش المعطيات مدققة.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس موضوعه إعمال المادة 25 من الميثاق الجماعي. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلي الأخت المستشارة.

#### المستشارة السيدة لطيفة الزواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

قطع المغرب أشواطاً مهمة على درب اللامركزية وإقرار الديمقراطية المحلية، إذ يوجد ببلادنا ما يزيد على 1500 جماعة حضرية وقروية، ناهيك عن مجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجهات، تعنى جميعها بتشييد البنيات التحتية وتقديم الخدمات الحيوية للمواطنين.

وغني عن البيان أن هذه المؤسسات تسيروها مجالس منتخبة طبقاً للقوانين والمقتضيات الصادرة في هذا الشأن، في الوقت الذي تتولى فيه وزارة الداخلية الوصاية على أعمالها وتسييرها.

من هذا المنطلق، السيد الوزير، نود أن نشير إلى أن بعض هذه المجالس تعرف تصدعات وخلافات، تؤدي أحيانا إلى توقف وشلل، بحلول دون أداء المهام التي أحدثت من أجلها، وقد يدوم الوضع عدة شهور رغم لجوء بعض المنتخبين، طبقاً للمادة 25 من الميثاق الجماعي، إلى مراسلة السلطة الوصية، التي نادراً ما تتدخل في فض النزاعات وإرجاع الأمور إلى نصابها.

لهذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الأسباب والموانع التي تحول

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد محمد الهبطي:

أنا كنسجل على أنه أتم في وزارة الداخلية تقرون بأنه يجب أن يعاد التقييم ديال أنماط التدبير المفوض، وهذا أمر نرحب به.

المسألة الثانية، نسجلوها، وهو ما ابقيتوش أرثودوكسين فيما يتعلق بالتدبير المفوض، لأنه سابقاً كانت وزارة الداخلية ترى أن التدبير المفوض هو الحل، هو المفتاح لمشاكل تدبير المرافق العمومية.

لكن اللي كيتقى معلق وهو ما هي التدابير الفعلية والملموسة؟

أنا غادي نعطي مثال، في الموضوع ديال النفايات كان هناك دعم للجماعات لكي تتعاقد مع الشركات، وكي تعطى لها الفلوس لكي تبحث عن حل مشكل ديال جمع النفايات الصلبة، لكن المشكل فين مطروح؟ المشكل مطروح في المطارح، الآن واحد العدد ديال المدن تحتق بالمطارح، وما كاينش هناك صيغة لتدبير هذه المطارح على غرار ما اقترح على الجماعات في هاذ الشيء ديال التدبير المفوض.

ثم كاين واحد الموضوع اللي جا به الميثاق الجماعي، وكان جاء كآلية لدى الجماعة باش ما يكونش التدبير المفوض هو الحل الوحيد، وهو هاذك المقتضى ديال أن الجماعة بإمكانها أن تحدث شركات للتنمية المحلية، أنا نبغيك، السيد الوزير، تعطيني شي رقم، هل هناك جماعة محلية استطاعت أن تحدث شركة للتنمية المحلية، واستعانت بهذه الشركة من أجل تدبير مرفق من مرافقها ديال السكان؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فعلاً أقرت بأن، خصوصاً ونحن في إطار التقييم، ولكن هذا لا يعني أنه التقييم كله سلبي، التقييم راه باين، راه كاين في القانون، القانون 54 راه يعني التقييم فيه، لا بد أن يكون هناك تقييم.

المسألة الثانية، وهي أن لما تحدثت على التدبير المفوض، تنعاود نأكد أنه هذا اختيار حر ديال رؤساء الجماعات، وأنا ما متفقش معكم أن الاعتمادات التي تعطى ولا زالت تعطى للجماعات بالنسبة للمخطط ديال النفايات وديال المطارح لا يتعلق بالتدبير المفوض، حتى الجماعات التي لها طريقة أخرى في التدبير، رغم أن هاذ القضية ديال النفايات خصنا نكونو صرحاء، من

هناك تعقيب؟ تفضل.

### المستشارة السيدة لطيفة الزواني:

جميل جدا، السيد الوزير، أن أخاطب وزير للداخلية وهو في نفس الوقت رئيس للحزب وممارس العمل الجماعي، ولكن احتراما لإرادة المشرع، السيد الوزير، لأن ملي كتنكون واحد القوانين، كيتبذل فيها واحد المجهود، خصنا نطبق القانون، أنا معكم المرونة مطلوبة، ولكن إلى كان عندنا واحد العدد ديال الاختلالات، على الأقل نشوفو الحالات القصوى، لأن مثلا كتنلقى الحساب الإداري ما كيدوزش، الميزانية ما كندوزش، اللجان لا تجتمع، المكتب لا يجتمع، ومصالح الناس واقفة.

أحنا نتكلم من الدافع ديال المصلحة الفضلى للمواطنين، لا أختلف معكم، وبجوجنا كتجمعنا هاذ المسألة الفضلى للمواطنين، ولكن أحيانا كتنطلب الظروف نوعا من الحزم، لأن ملي كيبقى عندك الرئيس معزول بوحده، مثلا عندك 23 عضو، الرئيس بوحده اللي كايين، كلشي واقف، مثلا كايين ما كيتبرمجش لنا مثلا فك العزلة، عندنا مشاريع ديال فك العزلة، اشكون اللي كيتضرر منها؟ المواطن، كيبقى ذاك الشي واقف، إذن المتضرر الوحيد هو المواطن.

أنا معكم في الطرح اللي طرحتو، ميزان نحافظو على التوازنات، ميزان أن الأمور تمشي ميزان، وصورة بلادنا تكون ميزانية، ولكن مع ذلك خاص مصلحة المواطن حتى هي تأخذ الحيز.

أنا ما مختلفاش معكم، حتى انما كتحترموا مصلحة المواطن، ولكن رغم ذلك أحيانا كيخصنا اشوية نكونو قاسيين مع نفوسنا باش تقدرود نفذو بالقوانين، وإلا تقدرود نحيدو هاذ المادة 25، لأن تقدر أنا نعطيك أنا مثال ديال كايين شلل في بعض الجماعات القروية والحضرية في جهة طنجة تطوان، ونعطيك مثال ديال وزان، وأتم تعرفون الحالة، السيد الوزير، وهذا كيتطلب منكم تدخل.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير..

### السيد وزير الداخلية:

شكرا السيدة المستشارة المحترم.

أنا تيطهر لي في هاذ الباب هذا تيخصنا نكونو براغاثيين اشوية. بالفعل لما تهضرو على المصالح ديال الجماعة، راه هناك يعني واحد العدد ديال الإجراءات كذلك المنصوص عليها اللي كتسمح بالاستغلال حتى يمكن نوصولو حتى لـ (la substitution) يعني حتى للإحلال.

الي ابغيت نقول هنايا، واعطيتي واحد المثال اللي ممتاز، أن الرئيس كيبقى وحده 21 هنا، إيوا إلى عملنا الفصل 25 راه احنا غادي نفسحو

دون تدخلكم لإعمال المادة 25 تفعيلا للقانون أولا، ثم ضانا لديمومة الخدمات الحيوية واليومية للمواطنين الضحية الأولى لهذه الصراعات. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

### السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

أنا أعتقد أن فعلا المادة 25 لما نتمعن في هذه المادة، ماذا تقول؟ تقول أن إذا كان هناك عجز أو أسباب تعطل بعض المصالح وتشكل خطرا على سير الجماعة، يمكن فعلا حل هاذ المجلس أو على الأقل توقيفه.

بكل صراحة قراءة بحال هاذي ساهلة فعلا، لكن ماذا يشكل الخطر على الجماعة؟ ما هي المراحل التي يجب أن نصل إليها؟ من هو؟ يعني واحد العدد ديال الأشياء اللي تتجعل أن الطريقة اللي اخذيناها لما تتكون هاذ الحالات وكثيرة، وكثيرة وأشكركم لأن قلت في السؤال أن المنتخبين هما اللي تيطالبوا، لأن فعلا الخلاف الأساسي تيكون ما بين المنتخبين.

فلهذا نتحاولو أننا أولا نمشيو لصالح البين، لأن في بعض الأحيان الخلاف والمشاكل لا تكون موضوعية، بل تكون ربما عندها واحد الطابع شخصي.

ثم عندما لا يوفي هذا بالحاجة، نصل لذيك القضية ديال التوقيف لمدة 90 يوم، وغالبا ما كنوصلوهاش، غير كيبدا التوقيف تيفهموا الناس بأن أحسن أنهم يرجعوا يحلوا الخلاف، بمعنى أن لا نصل إلى الحل، إلى التفعيل الأقصى لما هو منصوص عليه في المادة 25 إلا في حالات نادرة، وأعتقد أن في هاذ الولاية كلها ما كايينش أكثر من 2 ديال المجالس اللي تحلات.

وباش نكون صريح معكم، وآن ليس وزير الداخلية اللي تيهضر، ولكن من مارس كذلك الجماعات، وهو أن في نظري أن الغلط وقع لنا لما ابغينا نعالجو ذيك القضية ديال عدم الاستقرار ديال الرئيس اللي يعني كل عامين، كل سنة، اللي ابغى يطيحو ويجمع ويطيحو، وعالجناها بالعكس، جعلناه في واحد الموقف اللي ما يمكنش لو يجركو حتى شي واحد، واللي تيصعب أننا هذا... ولهذا، التفكير خصو يكون كذلك في هاذ الباب، في الإطار ديال ما نحضر إليه حتى نعالج هذه القضية، لأن 25 بوحده راه ما يمكنش لو يعالج هاذ الحالات.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وليس التخلص من المتسولين والمتشردين بشكل مؤقت وبشكل لا إنساني. فهل تتوون، السيد الوزير، إيقاف هذه السلوكات واتخاذ تدابير في حق الممارسين من المسؤولين المحليين؟ وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.  
الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

#### السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.  
السيدة والسادة المستشارين،  
السيد المستشار المحترم،

هاذ المسألة ديال المتسولين والمتشردين يعني تقريبا تشبه شيئا ما ما قلناه على مسألة الباعة المتجولين، يعني ظاهرة اجتماعية، موجودة، موجودة في المدن كلها، ومع الأسف يعني العلاج ديالها لا يمكن أن يكون إلا علاجا أمنيا أو علاج يعني أننا خصنا نعيدوهم من الشارع ولا نعيدوهم من البلد. هنا فعلا راه كايين تضافر ديال عدد ديال الجهات لأن الحالات كلها يعني مختلفة، وليس هناك نمط واحد، وفيها ما هو من اختصاص وزارة الصحة، فيها ما هو من تضامن اجتماعي، فيها ما هو من الجماعات، إلى غير ذلك لكن احنا أو المصالح ديال الأمن لها دور فعلا وهو حماية كذلك الشارع، حماية المارة، حماية يعني الأمن العام، وهذا اللي تيجعل أن في عدد من المدن، الكبرى بالخصوص، لا تقوم بحملات عند زيارة يعني المسؤولين، يمكن لي نقول لكم بأنها حملات تقريبا مستمرة، لأن بالفعل فهناك من نحاول أن نوجهه إلى المصالح ديال الرعاية أو يعني نديوه للمراكز اللي على قلتها تقوم بدور قليلة، ربما يمكن تخصصها تزداد، هناك فعلا ما يستدعي الناس اللي عندهم من يتكفل بهم، عندهم عناوينهم، عندهم أماكنهم، يعني راه من الأفضل أنه يتجه للمكان ديال الإقامة ديالو عوض أن يبقى في الشوارع في المدن.

ويمكن لي نقول لكم، وهذا ماشي عام، ولكن كايين كذلك، اهضرتو على القضية ديال المسؤولين يمكن لي نقول لكم بأن كايين أخصائين ديال استغلال حضور المسؤولين للتوجه إلى هاذ المدينة، يمكن لي تعطيك أمثلة ديال المجموعات اللي غادي توجودهم اليوم في الرباط لسبب معين، غدا غادي توجودهم في مكناس، وبعده غادي توجودهم في وجدة، هاذو كذلك موجودين ومعروفين، راه هاذ الحالات فيها كلشي.

ولهذا، لما نتحدث عن هذه الظاهرة ديال التسول وديال التشرد، نحن فعلا معكم أن يجب أن نراعي للأوضاع الاجتماعية لهذه الفئة، أن تتضافر الجهود حتى مع المجتمع المدني، وموجود وتيقوم بالدور ديالو مشكور، واحد العدد ديال الجمعيات فعلا هي فاعلة في هاذ الباب، ولكن كذلك يجب أن

المجلس كله، ما هو ذنب هاذ 21 اللي هي اللي كتشتغل. هذا ما تتقولوش أنا كندافع على أننا خصنا بنقاو، غير تتقول بأن الإشكاليات اللي كتطرح، أما عندنا حتى 33، ولكن لما كوصولو لـ 33 راه احنا خصنا نمشيو للمحاكم، ونمشيو للمحاكم فعلا، واحد العدد ديال الملفات ديال التفتيشية راه تحال على المحاكم أو على المحكمة الخاصة ديال مجلس الحسابات، هذا اللي تيجعل أن تتوازنو اشوية ما بين التفعيل ديال هاذ 25 و33 وما بين التحضير لشيء...

أنا متفق معكم أن لا يعقل منطقيا أن تلتين أو ثلاث أرباع أو أربع أخماس اللي ابغينا ديال المجلس ما يكونش عندو السلطة باش أنه يجيد واحد الرئيس، إذا كانت يعني الأمور موضوعية، يعني راه ما كتطيحش على العقل، يعني تتكونو فواحد البلوكاج اللي هو... ولكن هاذ الشي هذا تخصصنا نشتغلو فيه، وراه غادي تجي المناسبة اللي غادي تتناكرو في هاذ الأمور. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال السابع موضوعه إخلاء بعض المدن من المتسولين والمتشردين خلال الزيارات لمسؤولين رسميين. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السي عذاب الزغاري.

#### المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كتستمر بعض السلطات العمومية الترابية في عدد من المدن في سلوكات لا تمس ب... وتتعد يعني من... ما تتناسبش مع الدستور ولا مع التطور ديال المجتمع والثقافة الحقوقية، ومنها الإخلاء ديال المدن من المتسولين والمتشردين خلال زيارة مسؤولين رسميين في الدولة لهذا المدن لإظهار واقع مزيف أمام هؤلاء المسؤولين، والفظيح في الأمر أنه كيم الترحيل ديالهم بشكل جماعي بواسطة حافلات من المدن ديالهم إلى مدن بعيدة، في شروط تنعدم فيها الاعتبارات الإنسانية والحقوقية، وكيم التعامل مع هؤلاء المتسولين والمتشردين مثل حيوانات، وهاذي ما كتعطي لهمش الاعتبار للإنسانية ديالهم، بحيث كيم التخلص منهم بالترحيل من الشوارع إلى مدن مجاورة.

وهاذ الشي كنبو، السيد الوزير، إلى أن هاذ الممارسة لا إنسانية وخرق فظيح لحقوق الإنسان، وعلى المسؤولين المحليين والتابعين للمصالح ديالكم الاجتهاد في إيجاد حلول بتنسيق مع الباقي ديال القطاعات المعنية،

نحتاج وأن نحمي الأمن والنظام العام.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب السي عذاب الزغاري؟

#### المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

احنا متفقين معك، وسبب طرحنا لهذا السؤال من الزاوية الحقوقية، الوقت اللي كنا نلاحظو مباشرة وعبر تقارير صحفية أو بعض مسؤولي الإدارة الترابية تيقوموا بهاذ العملية ديال الترحيل، يعني في ظروف غير إنسانية، وهاذ الشي تتكلم عليه بعض الجرائد.

وهي مناسبة لطرح الظاهرة ديال التسول كمشكل وطني، لابد من المعالجة ديالو بشكل جدي وجذري، اللي كي يمكن يستمر عشرات الآلاف ديال المتسولين المتشردين يجولون في شوارع المغرب، ويعطون الصورة غير اللائقة.

ومن هاذ المنطلق، المعالجة ديال هؤلاء الناس، يعني المواطنين، هما في الحقيقة مواطنين مغاربة، وليسوا مواطنين من الدرجة 10 ولا 8، واللي كيتم الإهمال ديالهم كفته اجتماعية بهاذ الشكل، نميزو من هاذ الفئة بأن المكونات التالية ديال...

صحيح، السيد الوزير، هناك من يمارس التسول كمهنة، وهنا لابد من قوانين صارمة اللي كيعتبر التسول مهنة ممنوعة بكل الأثر القانونية المترتبة عنها، وهناك كذلك من يمارس النصب والاحتيال في عملية التسول، مثل اصطناع عاهة أو كراء معوقين، ومنهم أطفال اللي كيتسولوا بهم في الشوارع. وهنا لابد من المقاربة القانونية وتكون صارمة.

هناك كذلك مختلون عقليون والمعالجة ديالهم في مستشفيات الأمراض العقلية. هناك كذلك اللي كيعتبروا التسول يعني عندهم كمرض نفسي، كيتسولوا رغم أن لهم مصادر العيش، وهؤلاء لابد لهم من المراقبة والمعالجة النفسية.

هناك كذلك أطفال الشوارع، واللي كيبغي الوضع ديالهم في مراكز إيواء الطفولة، واللي تكون في المستوى. هناك كذلك المحتاجون فعلا، واللي يبغي وضعهم في المراكز ديال الحماية الاجتماعية، واللي كيتوفر فيها كل شروط الإيواء، وليس المراكز الحالية كما جا في الكلمة ديالكم، السيد الوزير، اللي كتوجد في وضعية يرثي لها.

نطرح إذن هاذ الإشكالية، السيد الوزير، وندعو أن المعالجة ديالها، ولا يهم الأمر وزارة الداخلية، بل الدولة برمتها، بكل المؤسسات والأجهزة، بكل المجتمع برمته.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

#### السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

ما ابقى لي ما نقول، هاذ الشي متفقين عليه، هذا هو اللي ابغيت نوصلو كخطاب، أن هاذ العملية تيخص... هي ظاهرة اجتماعية يجب أن تعالج، يجب أن نأخذها في شموليتها، وهذا ما نسعى إليه داخل الحكومة إن شاء الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الثامن موضوعه معاناة عمال ومستخدمو شركة "Stareo" بالرباط.

الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الرحيم الراج:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد وزير الداخلية المحترم،

يعيش عمال ومستخدمو الوكالة المستقلة للنقل الحضري المدجين بشركة "Stareo" بالرباط أوضاعا اجتماعية مزرية جراء تباطؤ كل من مديرية وكالات وزارة الداخلية والمصالح ذات الامتياز وولاية الرباط ومجلس مدينة الرباط من صرف أجورهم برسم تسعة أشهر، من فبراير إلى أكتوبر 2009، كما أنهم محرومون من خدمات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، رغم أن مساهمتهم الشهرية في التعاضدية تقتطع منذ دخول نظام التدبير المفوض، كما يعاني هؤلاء العمال والمستخدمون من تجميد ترقيةاتهم المستحقة منذ سنة 97، كما أن ديون صندوق التقاعد (CMR<sup>9</sup>) لم تؤدي منذ سنة 2004 إلى غاية 2009، مما ينعكس على ادخارهم في الصندوق.

واننا، إذ نطلب منكم التدخل لدى الإدارة لإرجاع الأمور إلى نصابها صونا لحقوق العمال والمستخدمين، فإننا نساألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لإرجاع الحقوق لأصحابها. وشكرا.

<sup>9</sup> Caisse Marocaine des Retraites



هناك آخر سؤال قد سمح من طرف التجمع الوطني للأحرار.  
إذن شكرا على مساهمتكم.  
ورفعت الجلسة.